الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة و الأدب العربي

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:م أ ع/2014/007

نظرية العامل عند المحدثين

إبراهيم مصطفى أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر

ميدان: لغة و أدب عربي **فرع:** أدب عربي **تخصص:** علوم اللسان

إعداد الطالب:

عبد الحفيظ عطار

إشراف الدكتور:

*** د الربيع بوجلال**

تاريخ المناقشة: 2016/05/16

أمام لجنة المناقشة:

-أ عز الدين عماري رئيسا

-د أحمد لعويجي ممتحنا

-

السنة الجامعية: 2015-2016

إهـــداء

قال تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا" سورة الإسراء.

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى الناس والديَ أطال الله في عمريهما و أصيغ عليهما دوام الصحة و العافية.

إلى زوجتي وأولادي، إلى روح أخي كريم رحمه الله

إلى إخوتي وّأخواتي

إلى كل من عرفته من قريب أو من بعيد

إلى كل من علمني حرفا أو أفادني بنصيحة في حياتي

و إلى كل من وسعته ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي.

عبد الحفيظ

مقدمة

مقدمـــــة

منذ أن نهض المسلمون لخدمة اللغة العربية، وشيدوا صرح علومها خدمة للقرآن الكريم، كان النحو أعظم هذه العلوم وأجلها، فهو الوعاء الذي حفظ اللغة على مدار العصور، وقد ازداد تقعيدا مع ظهور كتاب سيبويه الذي صار عمدة لكل من جاء بعده من العلماء بالشرح، و إجلاء غوامضه، وبسط معانيه، وقد بني النحو العربي على أسس وقواعد في مسائله وتطبيقاته، توجه عقول النحاة في آرائهم وخلافاتهم وجدالاتهم، و هي أصول النحو(العامل، القياس، العلة، السماع، التأويل...)، والتي تأصلت كعلم تناولها القدماء كابن السراج و الزجاجي و الأنباري، كما تناولها المحدثون سواء بالبسط و أو بالنقد . وكان العامل فيها مثار بحث واختلاف العلماء ، كما أسال حبرا كثيرا ، وكان سببا في طرح الكثير من التساؤلات لم تكن الإجابة عنها بالسهلة . وكان ممن تناولوا موضوع العامل في العصر الحديث الدكتور إبراهيم مصطفى صاحب كتاب (إحياء النحو)

فيا تـرى مـا موقف إبراهيم مصطفى من نظرية العامل ؟ وما الجديـــد في هذا الموقف ؟للإجابة على هذه الإشكالية كان موضوع البحث الموسوم (نظرية العامل عند المحدثين – إبراهيم مصطفى أنموذجا -)

والسبب في اختيار الدكتور إبراهيم مصطفى أنموذجا للمـــــــــــحدثين فلأن ثورته على نظريات النحو القديمة تعتبر الرائدة في العصر الحديث، كما أنها كانت إلهامًا لكثير من اللغويين كمهدي المخزومي وتمام حسان وغيرهم. والهدف من موضوع البحث هو لم شتات الأفكار التي تناولت موضوع العامل في العصر الحديث ، ولعل من أهم من تناول هذا الموضوع "وليد عـــــاطف الأنصـاري"في كتابه (نظرية العامـــــــل في النحو العربي عرضا ونقدا) و" محـــمد حمـــــاسة عبد اللطيف " في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)

وقد قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول تنطوي تحتها عدة مباحث ختمت بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

أما الفصل الأول فهو يحمل عنوان:(العامل عند النحاة القدامى) وهو يشتمل على أربعة مباحث، الأول خصص لتعريف العامل (لغة واطلاحًا)، والثاني يتعلق بنظرة النحاة الأوائل إليه، وأما الثالث فقد خصص لأقسام

العامل، وأما الرابع فقد تناول فيه الخلاف حول العامل وأثر نظريته في النحو العربي.

أما الفصل الثاني فقد أفرد للتعريف بإبراهيم مصطفى وكتابه الموسوم بـ "إحياء النحو" خصص المبحث الأول للتعريف بإبراهيم مصطفى و المبحث الثاني للتعريف بكتابه إحياء النحو أما المبحث الثالث فقد تناول مفهوم النحو عند إبراهيم مصطفى وقد خصص المبحث الرابع للآراء النحوية التي جاء بها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو وأهم الانتقادات التي وجهت إليها.

وأما الفصل الثالث فقد خصص المبحث الأول منه لعرض رأي إبراهيم مصطفى في نظرية العامل، ثم عرض في المبحث الثاني آراء المؤيدين لرأي إبراهيم مصطفى أما المبحث الثالث فقد عرج فيه لآراء النحاة المعارضين لرأي إبراهيم مصطفى.

وأخيرا ختم البحث بخاتمة اختصر فيها أهم النتائج المتوصل إليها .

أما فيما يخص المنهج المتبع فهو المنهج الوصفي كونه يتناسب مع طبيعة الموضوع .

ولعل أهم المصادر المعتمد عليها في هذا البحث كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، كتاب (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجاني، كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري، وكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي.

وأخيرًا فالشكر موجه للأستاذ المشرف على توجيهاته القيمة، كما أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث وأدعو الله أن يسدد خطانا، وأن ينفعنا بما عملنا، إنه هو الموفق وعليه التوكل .

الفصل الأول

العامل عند النحاة القدامى

أولا / تعريف العامل

ثانيا/ العامل كما يراه النحاة الأوائل

ثالثا / أصول نظرية العامل

رابعا / أقسام العامل

خامسا / الخلاف حول نظرية العامل وأثر نظريته في النحو العربي

1- الخلاف حول العامل

2- أثر نظرية العامل في النحو العربي

أولا / تعريف العامل

لغــة/<< العامل ج عمال وعاملون وعملة : كل من يعمـــــــــل بيده>>[1]

اصطلاحا/

1) عرفه ابن بابشاذ (ت469هــ) في المقدمة المحسبة فقال:<< العامل هو ما عمل في غيره شيئا من الرفع أو النصب أو الجزم على حسب اختلاف العوامل>>[2] ،إذن فالعامل يؤثر في الكلمة فيوجد شيئين اثنين هما:

1- الحالة الإعرابية من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم.

2- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه الحركة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

2) وقد عرفــــه الرضـــــى الاستراباذي بقولــه:<< ما به يتقـــوم المعـــــــنى المقتضي >>[3]، وهذا باعتبار العلاقة بين العامل و المعنى، ويفسر الرضى "التّقوُم" بقوله: <<العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك كون الاسم العمدة أو الفضلة>>[4]، فالعامل مقوم والمعاني المقتضية هي الوظائف النحوية من فاعلية و مفعولية...، ويفرق الرضى بين العامل والمقتضى بقوله:<< وهي(أي المعاني المقتضية) غير العوامل، يعني أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية... ، وإنما نسب العمل إلى ما به تقوم المقتضي لا إلى المقتضي أمرا ظاهرًا جليًا في الأغلب>>[5]

---

[1]– المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق ،بيروت ، ط29،1988،ص: 531 .

[2]– ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت ،ط1 ، 1976 م، ج1، ص: 344.

[3]– الاستراباذي(رضي الدين محمد بن الحسين)شرح الرضي على الكافية،عمل يوسف عمر حسن عمر،منشورات قار يونس ،بنغازي، ط2 ،1996م ، ج1، ص: 72.

[4]– نفسه، ص:72.

[5] – نفسه، ج2، ص:204.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن العامل في الأغلب كلمة تلتقي بكلمة أخرى فتؤدي إلى تغير إعرابها فإذا قلنا مثلا:

- جاء خالدٌ: فالعامل في رفع خال هو الفعل (جاء) والعلامة الدالة على الرفع هي الضمة.
- رأيتُ خالدًا: العلامة في نصب خالدًا هو الفعل (رأيت) والعلامة الدالة على النصب هي الفتحة.
- مررت بخالدٍ: العامل في جر خالدٍ هو حرف الجر (الباء) والعلامة الدالة على الجر هي الكسرة.
- لم أرَ خالدًا: العلامة في جزم الفعل (أرَ) هو حرف الجزم (لم) والعلامة الدالة على الجزم هي حذف العلة

ثانيا/ العامل كما يراه النحاة الأوائل

تحرى النحاة الأقدمون الألفاظ داخل الأساليب، فلاحظوا مثلا أن الكسرة تلحق الكلمة إذا سبقت بحرف جر، أو كان قبلها مضاف إليه، أو كانت تابعة لما هو مجرور، وتظل الكسرة ملازمة لها ما دامت في إحدى هذه المواضع الثلاثة السابقة الذكر، فارتضى النحاة القول بأن الاسم يجر بحرف الجر، أو بالإضافة أو بالتبعية، ومن هنا منشأ نظرية العامل فكل عامل يترتب عليه حركة إعرابية في الكلمة التي تليه حقيقة أو حكما، وتزول بزواله.

فإذا كان النحاة الأوائل قد وقفوا على العلل التي أرادها العرب للغتهم والتزموا بها لتفسير ظاهرة الإعراب، فإنهم جعلوا العامل دالة توضح قصود العرب في كلامهم لتسهيل التوجه إلى الحركة الإعرابية، وجعل قواعد اللغة العربية مطردة طردا واسعا يحميها من اللحن والانحلال.

ولعل أقدم النصوص التي ورد فيها مصطلح العامل، ما ورد في كتاب سيبويه (ت180هـ) في قوله:<< إنما ذكرت لك ثمانية مجار، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنها وبينما يبني عليها الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء، أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف>>[1]. فلكل عامل حركة من حركات الإعراب وفي حرف الإعراب؛ أي الحرف الأخير من الكلمة المعربة، وقد روعي هذا المعنى مراعاة شديدة في تعريفهم للإعراب، فالعامل يقتضي أثرًا هو الإعراب و الإعراب يقتضي مؤثرا هو العامل[2]

إن سيبويه يربط بين الأثر الإعرابي و العامل في أول كتابه، وبالطبع ليس هو أول من تناول العامل بهذه الصورة، فقد تأثر بمن عاصروه وسبقوه خاصة أستاذه الخليل فكل من يقرأ كتاب سيبويه يرى بأن الخليل هو الذي ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها وأحكامها، بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور[3] ، فقد كان يرى أنه لابد من وجود فاعل أو أداة لفضية كانت أو معنوية يحملها فعل أو اسم معرب وترتبط بوجودها، لقول سيبويه عن إن و أخواتها << زعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفــع والنصــب، كما عملت كان الرفــع والنصب حين قال: (كان أخوك زيدا) إلا أنه ليس لك أن تقول(كان أخوك عبد الله) لأنها لا تتصرف تصرف أفعال>>[4] ، ولا يضمر فيها مرفوع، كما يضمر في كان كما نقل سيبويه رأيه أن (ما) إذا دخلت على(أن و أخواتها) كفت عن العمل، و ألغي عملها. ماعدا ليت، وفي ذلك ما يؤكد انه صاحب فكرة الإلغاء

[1]– سيبويه، الكتاب ، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م، ج1، ص 13.

[2]–ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، دار غريب، القاهرة، دط، 2001م، ص 159.

[3]– ينظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، دط، 1968 م ، ص:56 .

[4]– سيبويه ، المرجع السابق ،ج1 ،ص: 131.

و الإعمال، والعوامل عند الخليل تعمل ظاهرة و محذوفة ويكثر سيبويه من توجيه الخليل لبعض المرفوعات على أن مبتدأها محذوف نحو(مررت به المسكين) أي هو المسكين[1]، ويبين مواضع حذف الفعل الناصب للمفعول فمنها ما يجوز فيه الحذف و الإضمار لقيام القرينة كقول الشاعر

أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُ عَلَى مُحَصِلَةٍ تَبِيْتُ

إذ جعل تقديره ألا تروا رجلا هذه صفته[2]، وقد يحذف وجوبا على نحو ما هو معروف في الاختصاص والتعظيم و المدح، يقول سيبويه:<< زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا تخبرهم بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك، مـــــــا قد علمت فجعلته ثناء وتعظيما، ونصبه على فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقولهم: (بني فلان تفعل كذا) أي منصوب وعلى الاختصاص>> [3]، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الخليل لم يجعل العوامل تتجاور حد التوضيح والإعانة على الفهم، فإن تعارضت مع ما يقتضيه المعنى اقتصر على اللفظ، فالآية<< قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم>> هي عنده كفى بالله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت[4].

أما سيبويه تلميذ الخليل الذي يعد بحق واضح النحو العربي – فيما نعلم – في صورته المركبة سواء من حيث عوامله ومعمولاته، أو من حيث ما فيه من شواهد وعلل وأقيسة[5] ، فقد كان همه أن يضع قاعدة مطردة لضبط الكلمة و إعرابا ووظيفة، فليلجأ إلى أقوال العرب الخلص لاستخلاص القاعدة النحوية من ينابيعه الأصلية، ويضعها في قالب أكثر تماسكا، فإذا كان العامل وسيلة لتصوير

---

[1]– ينظر شوقي ضيف، المرجع السابق ، ص: 39.

[2]– نفسه، ص: 39–40.

[3]–سيبويه ،المرجع السابق، ج1، ص: 65–66

[4]– نفسه، ص:47.

[5]– شوقي ضيف، المرجع السابق ، ص: 57.

المعاني الماثلة في ذهن المتكلم وضابط لتفسير الظواهر اللغوية، وما يطرأ عليها من تغيير فقد أو كل مهمة هذا التفسير للناطق العربي[1] ، فهو يعقد بابا خاصا (لما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، و إذا علمت أن الرجل مستغني عن لفظه) وتراه يمضي في تقدير العوامل المحذوفة بحشد من الأمثلة فيستقصي صور حذف وبقاء عمله استقصاءا دقيقا متبعا في ذلك آراء أستاذه الخليل، متوسعا في الحديث عن هذه المعمولات فمن ذلك الخبر بعد مرفوع لولا في مثل (لولا عبد الله للقيتك). وعلى نحو نراه يتوقف ليوجه النصب والرفع والجر حسب العوامل[2].

إن نظرية العامل في النحو العربي قد نشأت كفكرة بسيطة لضبط الكلام وتقنينه، وتبلورت في شكل معايير يلتزمها المتكلم لتقيه من الوقوع في الخطأ واستجابة لطبيعة التعليل التعليمي حتى يلحق غير العربي بالعرب [3] . و إنه لمن العسير أن نقطع برأي واضح ومحدد. لنشأة فكرة العامل ، لأن بدايات النحو العربي ينقى يكتنفها كثير الغموض، وكل ما يمكن قوله هو أن العامل قد صار هو المحور الذي تدور حوله أهم قضايا النحو ومباحثه، فقد ضل بقوانينه و ضوابطه القاعدة المحكمة والعاصمة من الزلل و المعوض عما دار في خلد العرب و أثر عنهم عند النحاة .

ويمكن إجمال تصور النحاة للعامل فيما يلي :

العامل المؤثر حقيقة : وذلك بأنه سبب وعلة، وهذا مشهور في كتبهم ويوضح هذا ما قاله الصبان توضيحا على ما نقله الأشموني عن شرح التسهيل من أن

---

[1]– بكري عبد الكريم: أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 1999 م، ص :119.

[2]– شوقي ضيف ، المرجع السابق، ص: 69.

[3]– ينظر خير الحلواني: أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979، ص : 97.

الإعراب ما يجيء به إلا لبيان مقتضى العامل، فالعامل مثل جاءوا رأى ، والباء تقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، و الإعراب الذي يبين هذا المقتضى من نصب و رفع و جر[1] كما نلاحظ في قول النحاة إعطاؤهم سمات حسية للعامل، ومن ذلك في المفاضلة بين العاملين اللفظي و المعنوي، حيث ذهبوا إلى أن الأول منها أقوى من الثاني وأقدر على العمل لأنه محسوس أولا، ولأنه ثانيا يزيل أثر الثاني، فالفعل المضارع مرفوع ينصب ويجزم إذا باشره عامل لفظي، وأيضا من يرى إضافة مالا تـــأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ....، ومثال ذلك أن بعض النحاة يرون أن رافع الخبر شيئان الابتداء و المبتدأ، وهناك من ينكر ذلك لأن المبتدأ لا يعمل شيئا لأنه اسم والأسماء لا تفعل إلا إذا شابهه الحرف و الفعل، فلم يبق في تركيب مؤثر غير الابتداء، وهو وحده العامل في الخبر، لأن إضافة المبتدأ إليه – هو غير مؤثر– لا تأثير له[2]

أ. العامل مجرد إشارة وعلامات و ليس عاملا حقيقيا وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري: << العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات فالعلامة تكون بوجود الشيء، كما تكون بعدمه، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العامل اللفظي عاملا>>[3] .

وعلى الرغم مما ذكره الأنباري فإنه عند تناوله العوامل و المعمولات نراه يثبت للعامل الـــتأثير، ويقول في باب ظن و أخواتها:<< فإن قيل: فلم أعملت هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول؟ قيل لأن هذه الأفعال، و إن لم تكن مؤثرة إلا أن لها تعلقا بما عملت فيه >>[4] .

---

[1]– ينظر خير الحلواني، المرجع السابق ، ص: 97

[2]– الأنباري، أسرار العربية ،تح فخر صالح قدارة ، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ص: 80–81.

[3]– نفسه ، ص: 80–81.

[4]– نفسه، ص :151.

جـ – يرى ابن جنى(392هـ)أن العامل هو المتكلم إذ يقول: << ألا تراك إذا قلت ضرب زيد جعفر، فإن ضرب لم تعمل على الحقيقة شيئا، و هل تحصل من قولك: ضـــــــــرب إلا على اللفظ بالضاد و الراء والباء على صورة فعل هذا الصوت، مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه فعلا يكون منسوبا إليه فعلا، وأما في الحقيقة فمحصول الحديث فالعمل من رفع ونصب و جزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة للفظ، و اشتمال المعنى على اللفظ>>[1]

لم يخرج ابن جني عن مألوف النحاة في نظرته للعامل النحوي في معالجته للنصوص أو في تناوله للأوجه الإعرابية المختلفة في كتبه المتعددة، وقد وجد من تبعه في هذا الفهم، كالعلامة الرضى الذي يقول : << فالموجود لهذه المعاني هو المتكلم والآلة هو العامل ، ومحلها الاسم>>[2] . ويقول أيضا: << و إن كان فاعل الاختلاف هو في الحقيقة المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة و إن كان علامة لا علة له، ولهذا سموه عاملا>> ، وعلى كل حال يبقى هذا الرأي مجرد لمحة ألقى بها ابن جني عرضا دون توضيحها.[3]

ثالثا / أصول نظرية العامل .

– لقد نص النحاة على شروط وأحكام في مواضيع كثيرة من كتبهم ضمن حديثهم عن أبواب النحو المختلفة، وهي كثيرة جدا ومتشعبة حتى لا يكاد الدارس يحيط بها ويستوعبها فمنها ما تعلق بالأفعال ومنها ما يرتبط بالأسماء، ومنها ما يختص بالحروف وحكمها، وتنطوي تحت أصول نظرية العامل.

[1]– ابن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، دت،ج1، ص:109–110.

[2] نفسه ،ص :109-110

[3]– محمد حماسة عبد اللطيف : المرجع السابق، ص:101.

يقول مصطفى إبراهيم:<< ودونوا للعامل شروطا و أحكاما هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية>> ، وسنجمع من كلامهم، ومن ثنايا أدلتهم و حججهم ما يشرح أصول نظريتهم في العامل، ومن هذه القواعد و الأصول:

1/ الإعراب لا يكون إلا بعامل وإن لم تجده في الجملة وجب تقديره، وذلك مثلا في حذف الفعل في باب التحذير أو النداء وغيرهما. فكل علامة من علامات الإعراب هي أثر لعامل(لفضي أو معنوي)، و قد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يصح أن ينطق به في كلام، ولكنه من المحتوم أن يقدر، و أن يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في (إياك و الأسد) فيقدرون أحذرك و احذر الأسد و(سقيا لك) فيقولون : (اسق اللهم دعائي لك)[1]

2/ لا يجتمع عاملان على معمول واحد فإذا وجد في ظاهرة أنه سلط عاملان على معمول جعلوا لأحد العاملين الـــتأثير في الموضع كما في (نحسبك هذا) و(رب رجل لا يحمل قلب رجل)، فلرب والباء العمل في اللفظ، والكلمتان مرفوعتان محلا للابتداء[2]. ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد جاء باب التنازع في العمل وما فيه من قواعد وأحكام.

3/ الأصل في العمل للأفعال تعمل في الأسماء الرفع و النصب ولا تجرها، وترفع اسما واحدا، وتنصب اسما واحدا أو أكثر[3].

4/ كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية، كان أوفر في العمل حظا، فالفعل الجامد عامل ضعيف لا يعمل فيما يتقدمه، وقد لا يعمل إلا بشروط تحد عمله، كفعل التعجب، ونعم وبئس من الشروط ما هو مبين في بابه، كذلك الفعل الناقص محدود

[1]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، دط، 2014م ، ص: 30.

[2]– نفسه ص: 30.

[3]– نفسه ، ص: 24.

العمل، لا يعمل إلا في المبتدأ و الخبر وقد يشترط لعمله شروط كسبق النفي أو غيره[1]

5/ الأصل في الأسماء ألا تعمل فإن ما وجد من الأسماء عاملا فينبغي أن يسأل عما الموجب لعمله، فحتى يكون الاسم عاملا، ويحمل في ذلك على الفعل، يجب أن يحقق له شبهه بالفعل يقربه منه يؤهله لحكمه، كما ترى اسم الفاعل، اسم المفعول والمصدر ويناط نصيبه من العمل بحفظه من شبه الفعل، فيكون أقوى عملا إذا اتصل به ما يقربه من الفعل ويعتمد شبه كاعتماد اسم الفاعل على نفي أو استفهام، ويكون أضعف إذا طرأ ما يبعده عن الفعل كاسم التفضيل ، فإنه إن قرن بما كان بمنزلة المضاف، فضعف الشبه بالفعل وقل عمله، و اقتصر على رفع الضمير وامتنع أن يرفع الظاهر. و كالمصدر إذا صغر أبعده التصغير عن شبه الفعل فحرم العمل[2] .

6/ الفعل أقوى العوامل بحيث يعمل متقدما ومتأخرا، ويعمل مذكورا ومحذوفا، ويعمل الرفع والنصب[3].

7/ للحرف طريقتان في العمل:

أولا: أن يكون أصلا فيه غير محمول على فعل.

ثانيا: أن يعمل حملا على فعل، وهذا أبعد في الفعل مسلكا، يعمل في الاسم والفعل، فيرفع الاسم وينصبه ويجره، ويجزم الفعل وينصبه، إذا عمل الحرف حملا على فعل كان نصيبه من العمل بمقدار ما فيه من مشابهة للفعل معنى ولفظا، فـــ(أن) تعمل لأنها تدل على التأكيد، فأشبهت الفعل معنا ولأنها ثلاثية فأشبهته صورة، فإذا خففت ضعف شبهها له فقل عملها.

---

[1]– إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ، ص: 25.

[2]نفسه، ص: 25.

[3]– نفسه، ص: 24.

8/ إن الحرف لا يعمل حتى يكون مختصا مثل (لم) و (لـــــن) عاملتـــــان في المضارع لاختصاصها به، و(قد) لا تعمل لدخولها على الماضي و المضارع و (هـــــل) الاستفهامية حرمت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما تدخل على الفعل.

9/ يعمل الحرف في موضع عملا، و في غيره عملا آخر مثل (لا) تحمل على (ليس)، وتعمل عملها وعلى (إن) فتكون مثلها[1] .

10/ مرتبة العامل التقدم على معموله فإن كان العامل قويا، أمكنه من العمل متقدما و متأخرا، أما إذا كان ضعيفا فلم يعمل إلا متقدما.

11/ العامل قد يلغى عمله أو يكف عنه فقد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملا في المحل ، وليس له من أثر في اللفظ ، فالعامل ثلاثة حالات: الإعمال و التعليق والإلغاء.

12/ كل ما تشابه في العمل من العوامل يكون بابا. كباب (إن) و (كان)، تكون أداة من هذه الأدوات، أما لهذا الباب مثل (كان) و (إن)[2].

تلك كانت بعض الأصول التي بنى عليها النحاة نظرية العامل في النحو العربي بحيث تكاد تكون أصولا ثابتة عند جميعهم ، لا يحيدون عنها حين تناولهم للنصوص اللغوية.

رابعا / أقسام العامل

–قسم عبد القاهر الجرجاني (471هـــ)العوامل إلى لفظية ومعنوية :

أولا: اللفظية وتنقسم إلى سماعية و قياسية

أ- **سماعية:** وهي ما سمعت عن العرب، ولا يمكن القياس عليها، وهي واحد وتسعون عاملا

[1]– إبراهيم مصطفى،نقلا عن عبد القاهر الجرجاني المرجع السابق ، ص:26.

[2]– نفسه، ص: 27.

1- حروف تجر الاسم : من، إلى، في، اللام، على، عن، الكاف، مذ، منذ، حتى، واو، تاء، باء القسم

2- حروف تنصب الاسم وترفع الخبر: أن، إن، كأن، ليت، لعل، لكن.

3- حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا وما المشبهتان بليس .

4- خروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي: واو المعية، إلا، أي، هيا، أيا، همزة النداء.

5- حروف تنصب الفعل المضارع: أن، لن، كي، إذن.

6- حروف تجزم الفـــعل المضارع وهي: لم، لما، ألما، ألـــم، لا الناهـــــية، لام الأمر.

7- أسماء تجزم الأفعال عن معنى (أن) للشرط والجزاء وهي: من، أي، ما، متى، مهما، اينما، أن، حيثما، إذما.

8- أسماء تنصب النكرة على التمييز وهي : عشرة إذ ركبت اثنين إلى تسعة، كم، كأين، كذا.

9- كلمات تسمى أسماء الأفعال بعضها رافع وبعضها ناصب، فالناصبة هي: ويه، بله، ها، دونك، عليك، حيهل، والرافعة: هيهات، شتان، سرعان.

10- أفعال ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي كان وأخواتها[1].

أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا: عسى، كاد، كرب، أوشك.

11- أفعال المدح والذم ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعدها اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم وهي: نعم، بئس، ساء، حبذا.

[1]- إبراهيم مصطفى، المرجع السابق ،ص:87.

12- أفعـــــال القلــوب وهي : علمت، رأيت، وجدت، ظننت، حسبت، خلت، زعمت.

ب- العوامل اللفظية القياسية : وهي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها وهي : الفعل، إسم الفاعل، إسم المفعول، الصفة المشبهة ، المصدر، المضاف الاسم التام .

ثانيا: العوامل المعنوية وهي اثنان: العامل في المبتدأ و الخبر، والعامل في المضارع الرفع. وختم الجرجاني بقوله: << هذه مائة عامل فلا يستغني الكبير ولا الصغير ولا الوالي ولا القاضي ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها>> [1].

خامسا / الخلاف حول نظرية العامل وأثر نظريته في النحو العربي

1- الخلاف حول العامل

إن جميع النحاة يتفقون على وجود العامل، إلا أنهم يختلفون حول بعض أنواعه اختلافا لا اتفاق فيه، وحول العامل القوي منه والضعيف، والأصل منه والفرع، ومنه ما اختلف فيه هو نفسه، وأن العامل قد ساهم في توسيع شقة الخلاف بين البصريين و الكوفيين، وبين أتباع الاتجاه الواحد [2]، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

أ- ذهب الكوفيـــون إلى أن المبتـــدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتـــدأ فهــما مترافعان . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه

[1]- إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص: 88.

[2]- محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص: 177.

يرتفع بالابتداء و المبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، و المبتدأ يرتفع بالابتداء[1]

ب- ذهب البصريون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل و الفاعل جميعا، نحو(ضرب زيدا قائما) تنصب زيدا بالتاء و (قائما) بظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل و المفعول جميعا[2]

ج- ذهب الكوفيون إلى أن قولهم (زيد ربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء و ذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه : (ضربت زيدا ضربته).[3]

د- ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها.[4]

هـ- وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف، إذا وقع خبرا للمبتدأ، نحو (زيد أمامك) و (عمرو وراءك)، لأنـــــك إذا قلت:(زيد أخوك) فزيد هو الأخ، وكل واحد منهما رفـــــع الآخر وإذا قلت: (زيد خلفك) فإن خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه، فنصب بخلاف، وذهب أبو العباس ابن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينصب لأنه الأصل في قولك: (أمامك زيد)، حل أمامك زيد ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل، وذهب البصريون إلى أنه ينصب بفعل مقدر والتقدير فيه(زيد

---

[1]- الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ،تح جودة مبروك محمد جودة، مكتبة الخانجي ، القاهرة،ط1 ،2002، ص40.

[2]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ص:72.

[3]- نفسه ، ص: 77.

[4]- نفسه ،ص: 144.

استقر أمامك) و (عمر استقر خلفك)، وذهب بعضهم إلى أنه ينصب بتقدير اسم فاعل و التقدير فيه (زيد مستقر خلفك)، و(عمرو مستقر وراءك).وذهب أبو بكر السراج إلى أن الظرف قسم قائم برأسه وليس عامل محذوف[1]

و- ذهب أبو بكر ابن السراج إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، ومن ذلك نحو قولهم (استوى الماء و الخشبة) (وجاء البرد و الطياسة)، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو، و ذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير لابس الخشبة و ما شبه ذلك الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[2].

ز- ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك (أمام زيد) و (في الدار عمرو)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، و أبو العباس محمد بن زيد المبرد من البصريين إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرفع بالابتداء [3].

ح- ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو(لولا زيد لأكرمتك)، وذهب البصريون إلى أنه يرفع بالابتداء[4].

ط- ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعلين (أكرمني و أكرمت زيدا، و أكرمت و أكرمني زيد) إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى[5].

---

[1]-انفسه ، ص:50.

[2]- الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف،ص:206

[3]- نفسه ، ص:47.

[4]- نفسه، ص: 66.

[5]- نفسه،، ص:79.

ي-ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر،وهو منصوب بحذف الخافض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها[1].

ي-ذهب الكوفيون إلى أن (أن و أخواتها) لا ترفع الخبر نحو (إن زيدا قادم)، وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر[2].

ك- ذهب الكوفيون إلى أن(إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل[3].

ل- اختلف مذهب الكوفيين في العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن زيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين- وهو المشهور من مذهبهم- إلى أن (إلا) مركبة من أن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا ب (إن)، وعطفوا النفي اعتبارا بلا، وحكي عن الكسائي أنه قال :<<إنما نصب المستثنى لأنه تأويله قام القوم إلا أن زيدا لم يقم>>[4].

وحكي أنه أيضاً أنه قال:<< ينصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول، وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا>>[5].

م- ذهب الكوفيون إلى أنّ واو ربّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّ واو ربّ لا تعمل و إنما العمل لربّ مقدرة[1].

---

[1] – نفسه، ص:144.

[2]– الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:50.

[3]– نفسه، ص: 448.

[4] – نفسه ،ص225.

[5]– نفسه ص: 225.

ن- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في قسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض نحو ألف الاستفهام نحو قولك للرجل: الله ما فعلت كذا؟ أو هاء التنبيه نحو لها الله[2].

س- ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك (لا تأكل السمك و تشرب اللبن) منصوب على الصرف ، وهو الخلاف لأن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت من باب العطف[3] .

ع- ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد نحو (ما كان زيد لأن يدخل دارك)، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها[5].

ص-ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن نحو قولك (أطع الله حتى يدخلك الجنة) وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك (مطلته حتى الشتاء) وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة، وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها [4] .

ق- ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أنّ العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون

---

[1]- نفسه، ص: 322.

[2]- نفسه، ص:322.

[3]- الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص: 240.

[5]- نفسه، ص: 342.

[4] - نفسه، ص:474.

إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف[1].

ر- ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك (إن زيد أتاني آته) فإنه يرفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وذهب البصريون إلى أنه يرفع بتقدير فعل و التقدير فيه إن أتاني زيد، و الفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرفع بالابتداء[2].

2-أثر نظرية العامل في النحو العربي.

1)شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية: فقد تعلقت الدراسات بالبحث عن العوامل، فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، واهتمت كتب النحو بالمرفوعات و المنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة وأنواعها، وإذا نظرنا في كتب النحو المشهورة فسوف تفاجئنا هذه الظاهرة وهي أن الأبواب موزعة بحسب العوامل فحسب[3].

فلو عدنا مثلا إلى كتاب سيبويه نجده أثناء معالجته للفاعل يبدأ بالفعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ثم ينتقل إلى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، فالفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، ثم الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل.

2) إخضاع النحاة ترتيب أجزاء الجملة للعامل: إذ تناولوها في إطار جواز تقدم المعمولات على عواملها أو عدم جواز ذلك، ولما كانت لديهم بعض الأدوات التي تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها، كانت لديهم عوامل ضعيفة وعوامل قوية تستطيع العمل حيث وضعت، توزعت ظاهرة (الرتبة) بين الأبواب المختلفة حسب

---

[1] – نفسه، ص:47.

[2] – الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:490.

[3] – محمد حماسة عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص: 172.

العوامل، وقد يجنحون من خلال ذلك كله إلى افتراض الأساليب، ولا يعنيهم إن كان ذلك يتحقق في الواقع، وهذه بعض النماذج لذلك:

أ) ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد(إذا) الشرطية فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وحجتهم في ذلك أن إذا الشرطية لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، لأُنّ أدوات الشرط تقتضي الفعل[1] ، مثال ذلك قوله تعالى:<< إِذَا السَمَاءُ اِنْشَقَتْ >> [2] فقد ذهب البصريون إلى اعتبار السماء فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور و التقدير إذا انشقت السماء انشقت لأن أداة الشرط لابد أن يليها فعل [3].

ب)هل يجوز أن يتقدم مفعول الفعل المنصوب بعد لام الجحود على اللام و الفعل؟ البصريون يمنعون تقدمه لأن الفعل ليس منصوباً باللام، وإنما هو منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها، وأما الكوفيون فإنهم يجيزون تقدمه لأن الفعل عندهم منصوب باللام نفسها لا بأن المضمرة[4] مثل: لم يكن طارقٌ الكتاب ليأخذ.

3) اقتراح مسائل غير لغوية على اللغة: فقد اضطر النحاة في سبيل الإقناع بالعوامل إلى إقحام ما ليس لغويا على مسائل اللغة و النحو، وقد يكون ذلك من أجل التوضيح والشرح، لكن الأساس خاطئ وهو الاستعانة بغير اللغة في الأمور اللغوية، وهاهي ذي بعض الأمثلة:[5]

---

[1] وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا نقدا، دار الكتاب، الأردن، ط2،2002، ص:153.

[2] – سورة الانشقاق، الآية 01.

[3] –حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، دط ،1996،ص41.

[4] – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:40.

[5] – محمد حماسة عبد اللطيف ،المرجع السابق، ص: 186.

أ)يستعير النحاة نظرية الفيض من الفلسفة ليطبقوها على بعض العوامل، ففي مثل (إن أمامك زيدا) يقول الكوفيون:<< إن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان: نصب المحل في نفسه ونصب العامل ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه>> [1] .

ب) ومما جاء في الإنصاف << ...أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، لأن المعمول تبع العامل، فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه، إذ لو قلنا يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية المعدلة>> [2].

ج) يقول ابن الأنباري أيضاً :<< ...فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر و الحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجود الماء، لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك ها هنا[3]

4) القول بالحذف و الإضمار وتأويل النصوص وتغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد، والطعن على رواية الخصم و الحكم بالشذوذ و الندرة والقلة والضرورة وتخطئ ما روي عن العرب واصطناع نصوص حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغويا أم عدم وجودها[4] ومن أمثلة ذلك:

أ) ذهب سيبويه إلى أنه يكثر حذف المبتدأ العامل في الخبر طلبا للإيجاز ومثال ذلك (مررت به المسكينُ) أي هو المسكين[5].

---

[1] – الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:50.

[2]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص:150.

[3]– نفسه ، ص:40

[4] – محمد حماسة عبد اللطيف ،المرجع السابق، ص:187.

[5] – شوقي ضيف ،المرجع السابق ، ص: 39.

ب) ما ذهب إليه الكسائي في قول بعض العرب:" لا عبد الله في الدار" بأنّ لا تعمل عمل إنّ فتنصب عبد الله ومعنى العبارة أن أحدا من الناس لا يوجد في الدار لاستعمال عبد الله في أي رجل كان[1].

4- القول بالإعراب التقديري و المحلي: فما دام المؤثر أي العامل موجودًا، وجب البحث عن المتأثر أي المعمول، ولا بد من اعتبار محل التأثير، وتقدير علامة هذا التأثير إذا لم يكن ظهورها[2].

[1] – نفسه، ص:179.

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف ،المرجع السابق، ص:189.

الفصل الثاني

التعريف بإبراهيم مصطفى و كتابه إحياء النحو

أولا/ التعريف بإبراهيم مصطفى و كتابه إحياء النحو

ثانيا/ التعريف بكتاب إحياء النحو

ثالثا/ مفهوم النحو عند إبراهيم مصطفى

رابعا/ آراء إبراهيم مصطفى النحوية ونقدها

أولا/ التعريف بإبراهيم مصطفى و كتابه إحياء النحو.

إبراهيم مصطفى: عالم لغوي مصري، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ولد عام 1888 م وتلقى في طفولته تعليما دينيا وتقليديا، حيث حفظ القرآن ثم التحق بـــ " الأزهر الشريف"، ودرس به حتى التحق بمدرسة دار العلوم العليا (كلية دار العلوم الآن). وقد شغف مصطفى منذ صغره بالنحو ومسائله واظهر فيه نبوغًا وتفوقًا، حيث كان يطلق عليه أستاذه " سيبويه الصغير"، وذلك لأنه كان الأكثر حفظا بين زملائه لمتون اللغة وفن التجويد وعلم القراءات، كما كان دائم البحث في كتب النحو والصرف ليطلع على المسائل النادرة فيها.

عمل مصطفى بعد تخرجه مدرسا بمدارس " الجمعية الخيرية الإسلامية" حتى أصبح ناظرًا لها ومفتشًا بالتربية والتعليم بعد ذلك ثم اختير لتدريس اللغة العربية بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، وتدرج في المناصب حتى أصبح أستاذًا للنحو. وعند إنشاء كلية الآداب بجامعة الإسكندرية عمل هناك أستاذًا للأدب ورئيسا لقسم اللغة العربية، حتى وصل لدرجة وكيل الكلية، ثم أصبح عميدا لكلية دار العلوم حتى إحالته إلى المعاش[1].

اهتم مصطفى بتبسيط النحو وتخليص قواعده من الصعوبات وعلل النحاة، فأحدث ثورة في اللغة بوضعه كتاب " إحياء النحو" الذي انتقد فيه بعض المسائل العلمية التي جعلت من النحو العربي علما يهتم بضبط الكلمة وإعرابها فقط، مما ضيق من حدوده الواسعة وقصر غاياته، فخرج مصطفى بآراء جديدة تهدف إلى تبسيط النظريات والقواعد اللغوية، حيث قابلها البعض بالترحاب وقابلها البعض

[1]– نقلا عن الموقع http://www.hindawi.org/contributors/73905363/ التاريخ: 2016/04/15، التوقيت: 10:30.

الآخر بالهجوم العنيف، ليغير كتابه كثيرا في حقل الدراسات اللغوية العربية ويفتح المجال أمام المزيد من أطروحات التبسيط والتيسير اللغوي[1].

توفي في عام 1962 م بعد حياة حافلة بالعطاء الأكاديمي و الأدبي، ورثاه الكثير من الزملاء و الأدباء الكبار كـــ " طه حسين" و الأديب " أحمد حسن الزيات"[2].

ثانيا/ التعريف بكتاب إحياء النحو.

(إحياء النحو) هو كتاب ظهر للوجود عام1937م، وكان ذلك بعد موجة انتقادات ظهرت في العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء في درسهم للنحو، ويعد أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث وهو يمثل محاولة جادة لنقد نظريات النحو التقليدية.

وقد قدم طه حسين الكتاب معظما لشأنه وأثره، وذكر أن تسميته (إحياء النحو) إنما جاءت بإشارة منه، إذ إنه يتصور إحياء النحو على وجهين:<< أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث، ليفهمه و يسيغه و يتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس ودرسه ومناقشة مسائله و الجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه>>[3]، ثم يذكر أن إبراهيم مصطفى قد وفق إلى إحياء النحو على هذين الوجهين.[4]

---

[1]– نقلا عن الموقع http://www.hindawi.org/contributors/73905363/ التاريخ: 2016/04/15، التوقيت: 10:30.

[2]– الموقع نفسه.

[3]– إبراهيم مصطفى ،المرجع السابق ،ص:12

[4]– نفسه،ص:12.

أما غرض المؤلف من هذا الكتاب فقد حدده بقوله:<< أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهريهم إلى حظ الفقه بأساليبها>>[1]

إنّ قراءة فاحصة للكتاب توحي أمام كتاب (الرد على لنحاة) لابن مضاء القرطبي ذلك أن إبراهيم مصطفى عالج فيه أهم نظرية في النحو العربي وهي العامل وما يتفرغ عنها من مسائل ترتبط بها نحو: مفهوم النحو و الإعراب و التعليل، وقد قسم الكتاب على موضوعات تسبقها مقدمتان وتليهما خاتمة، أما المقدمتان فالأولى للدكتور طح حسين وقد سبق الحديث عنها، والثانية فهي للمؤلف، أما الموضوعات فجاءت على النحو التالي:

- حد النحو كما رسمه النحاة.
- وجهات البحث النحوي.
- أصل الإعراب.
- رأي المستشرقين في أصل الإعراب.
- معاني الإعراب.
- العلامات الفرعية للإعراب.
- التوابع.
- مواضيع أجاز فيها النحاة وجهين من الإعراب.
- الصرف.

[1]– إبراهيم مصطفى ،المرجع السابق ، ص :17.

وفي خاتمة كتابه ذكر المؤلف أنه تقدم إلى الناس في بحثه هذا بإعراب الاسم وحده، لأن إعراب الاسم ـــــ في رأيه ـــــ يقوم :<< منفردًا مستقلًا في بحثه وبيانه عن إعراب الفعل، ولأن الباحث يرجو أن يجد من نقد الناقدين وبحث الباحثين ما عسى أن ينتفع به في درس الفعل أو عرضه من بعد>>[1].

ثالثا/ مفهوم النحو عند إبراهيم مصطفى.

انطلق إبراهيم مصطفى في معالجة مفاهيم النحو من تعريف للنحو مفاده أنه << علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابًا وبناءً>>[2]، وهذا ما يجعل هذا العلم مقصورًا على الحرف الأخير من الكلمة، وهو في حقيقة الأمر يتجاوز حدود الوصف الشكلي إلى الوظائف التركيبية و الدلالية .

فهذا التعريف لم ينظر إليه علماء الأصول على أنه تعريف شامل جامع، بل فيه قصور وأي قصور ! ذلك أن الحد كما بينه النحاة و الأصوليون<< هو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون ذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا>>[3] .

رابعا/ آراء إبراهيم مصطفى النحوية ونقدها.

1- العامل: وسنتناول موضوعه شرحًا ونقدًا خلال الفصل الثالث إن شاء الله.

2-أن الضمة تدل على إسناد وبناء على رأيه هذا رأي وجوب التوحيد بين المبتدأ و الفاعل ونائب الفاعل لأن حكمها جميعا الرفع ولأننا: " إذا اتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجد أن يكون بابًا واحدًا يعفينا من تشقيق الكلام وتكثير الأقسام[4].

---

[1]- إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ،ص:113.

[2]- نفسه ، ص: 17.

[3]- عبد الله بن أحمد الفاكهي،شرح الحدود النحوية، تحقيق المتولي رمضان الدميري ،مكتبة وهبة ،اليمن ، ط2 1993، ص: 42.

[4]-إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ،ص:44.

وقد واجه الرأي ردودًا كثيرة منها ما ذكره عبد المتعال الصعيدي بقوله:<< إنّ الفرق بين هذه الأبواب الثلاثة لا يمكن إنكاره>>[1]، وعلق عليه عبد الوارث مبروك بقوله: << فرق في المعنى وفرق في بعض الأحكام يبرر معالجة كل تركيب منها على انفراد كما فعل النحاة، وساق مثلا على ذلك وهو أننا إذا تدبرنا الجملتين (المبنية للمعلوم و المبنية للمجهول) نجد أنه من الممكن أن نقول : حُكِمَ على القاتل بالإعدام، دون أدنى حاجة إلى تقدم ذكر من أصدر الحكم أو حتى مجرد التفكير فيه، لأنه أسقط عمدًا>>[2]، ويضيف قائلا:<< أما الجملة المبنية للمعلوم فنجد ذكر الفاعل ضرورة ما لم يتقدم له ذكر في الكلام، ومن ثم تكون جملة(حكم على المجرم بالإعدام) هكذا ابتداء مرفوض نحويا، كذلك فإن الفعل في الجملة الأولى لم يتأثر من حيث النوع، وليس الأمر كذلك في المبنية للمعلوم>>[3]

أما إذا عدنا إلى الناحية الدلالية فسنجد أن الفاعل شيء ونائبه شيء آخر، فالفاعل هو الذي قام بالفعل أو اتصف به أما نائبه فقد وقع عليه الفعل إذ إنه مفعول به في الأصل، وحسنا فعل النحاة حين سموا الفعل المبني للمعلوم(المبني للفاعل) و الفعل المبني للمجهول (المبني للمفعول) ليبينوا الفرق الدلالي بين هذين النوعين إلا أنهم سموا المفعول به (نائب الفاعل) لأنه قام مقام الفاعل في بعض الأحكام، وأخذ علامة إعرابه أما دعوة الأستاذ إلى جمعهما في باب واحد فلأنه نظر إليهما على أن كليهما مسند إليه لتقليل المصطلحات و التسهيل على المتعلمين غاضًا النظر عن الفرق الدلالي بينهما إذ إن الأول فاعل والثاني مفعول به.

والمثال السابق الذكر بين الفرق بين الفاعل ونائبه، أما عن الفرق بين المبتدأ والفاعل فيرى إبراهيم مصطفى أنّ:<< شيئًا من الإمعان في درسهما ينتهي إلى

---

[1]- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، دط،دت،ص:79.

[2]- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو، ط1، دار القلم، الكويت، 1985، ص: 103.

[3]- نفسه، ص: 104.

توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام>>[1]، وراح ينقض كلام النحاة في هذه المسألة بمجموعة من الأدلة، منها أنّ حكم المطابقة واحد في البابين، وأن المطابقة بين المسند والمسند إليه لا تجيء تبعا لأن المسند اسم أو فعل، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل، بل تجيء تبعًا لتقديم المسند إليه أو تأخره وهو يريد بذلك أن ينقض ما قرره النحاة من أنّ الفعل يوحد والفاعل جمع أو مثنى أما المبتدأ فالمطابقة بينه وبين الخبر واجبة[2].

والظاهر أنّ الحكم الذي ذهب إليه تنقصه الكثير من الأدلة منها مثلا أن نقول:(أنت الرجل،أنتم الرجال)، فيكون التطابق في العدد واجبًا بين ركني الجملة فإذا قلنا: (قام الرجل، قام الرجال)، وجب إفراد الفعل، وإن كان الفاعل غير مفرد، فإذا قدمنا المسند في النوع الأول لم يستلزم ذلك أي تغيير، فنقول: (الرجل أنت، الرجال أنتم)، أما في النوع الثاني فلا بد من حدوث التغيير(الرجل قام، الرجال قاموا)،وهذا ينقض ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن حكم المطابقة واحد في البابين.

3- ضم المنادى المفرد.

ذُكِرَ سابقا أن الأستاذ إبراهيم كان يرى أن الضمة علم الإسناد وأنها تكون في المسند إليه، وقد واجه الأستاذ ضم المنادى المفرد، وهو ليس بمسند إليه، فحاول الأستاذ تأويله، فرأى في سبب ضمه أن المنادى المعين أو المعرف يمنع التنوين، فإذا بقي الاسم بعد حذف التنوين حكمه، وهو النصب اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفًا، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، ففروا في هذا الباب من النصب و الجر إلى الضم حيث لا شبهة بياء المتكلم[3] .

---

[1]- إبراهيم مصطفى ،المرجع السابق، ص: 44.

[2]- نفسه، ص:44.

[3]- نفسه ، ص: 48.

ومن الملاحظ أن هذا التخريج واهي الأساس، لأن الوجه الذي بنى عليه هو أضعف الأوجه الواردة في المنادى في المضاف إلى ياء المتكلم، ومن الممكن أن يضاف الاسم المنادى إلى ياء المتكلم على الأوجه الأربعة الأخرى، وحينئذ لا تبقى أي شبهة بالاسم المنادى المحذوف منه التنوين الباقي فيه النصب، فضلا عن أن ليس من المألوف في الاستعمال إضافة الأعلام إلى ياء المتكلم أو إلى غيرها.

4- نصب اسم إنّ.

لما كانت الضمة علم الإسناد ودالة على أنّ الاسم مسند إليه ومتحدث عنه في رأي إبراهيم مصطفى:<< فإنّ من حق اسم (إنّ) الرفع، فورد عن النحاة مرفوعًا، وعطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضًا، وذلك شاهد لما رآه من أن الموضوع للرفع، وأنه وجه الكلام في اسم (إنّ) ولكنه لا ينكر أنه ورد منصوبًا، وكان النصب هو الغالب عليه>>[1] .

وقد حاول مؤلف إحياء النحو أن يفسر هذا التناقض فذهب إلى أن (إنّ) أكثر ما تستعمل << متصلة بالضمير، وأننا نعلم من أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب... ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصِبَ أيضا...، وهذا موضع دقيق في العربية،ولا كنه صحيح مطرد عند الاختيار، أثبته النحاة وسموه الإعراب على التوهم>>[2] .

ولم يتوان إبراهيم مصطفى في رمي النحاة بأنهم قد أخطئوا في هذا الباب و تدوينه، كما يستدل لرأيه بأن اسم (إن) قد ورد مرفوعا في الشعر و في القرآن الكريم و في الحديث، وعطف عليه بالرفع [3]، وذكر أمثلة لذلك منها قوله تعالى:۞

[1]- إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص:50.

[2]- نفسه، ص: 52.

[3]- نفسه، ص: 49.

إن هذان لساحران﴾[1]، وقوله:﴿إِنَ الذِينَ آمَنُوُا والذِيْنَ هَادُوْا والنصَارَى والصَابِئُيْنَ منْ آمَنَ بِاللِه والَيْوِم الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولاَ هُمْ يَحْزَنَوْنَ﴾[2].

وواضح أن ما مثل به إبراهيم مصطفى قليل جدا يعد على<< أصابع اليد الواحدة، وفي كل منها وجه آخر قوي بالنصب، و ورود هذه الأمثلة النادرة ما يرد مئات الآيات والشواهد الأخرى التي ورد فيها اسم (إنّ) وتوابعه منصوبًا>>[3].

وقد علق عليه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري قائلا:<< ولعل ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في نصب اسم (إنّ) أبعد من أنيسلم به أويركن إليه>>[4].

أي أن ما ورد في الأمثلة التي ذكرها نادر قليل لا يصح أن يحل محل اللغة الشائعة، وأن يركن إليه في حالة وجودها[5].

والعجيب في الأمر أن إبراهيم مصطفى حين حاول تخريج تلك الأمثلة النادرة رمى النحاة بأنهم<<يتأولون أعسف تأويل، ليمضي حكمهم في أنّ اسم (إنّ) لا يكون إلا منصوبا>>[6]، ولا يرى هذا التعسف في محاولته هو أن يخرج على التوهم تلك الكثرة الهائلة من النصوص التي ورد فيها اسم (إنّ) منصوبًا، ليسلم له الأصل الذي قرره، ولولا مسألة (الضمة علم الإسناد) لما جاء كل هذا التعسف والتأويل البعيدين عن المنهج اللغوي.

5- الفتحة ليست علامة إعراب.

---

[1]- طه، الآية: 63.

[2]-البقرة، الآية ،62.

[3]-عبد الوارث مبروك سعيد ، المرجع السابق ، ص:105.

[4]- أحمد عبد الستار الجواري ،نحو التيسير، المجمع العلمي ،العراق ،بغداد،دط،1984، ص: 82.

[5]-إبراهيم مصطفى ،المرجع السابق، ص:49 .

[6]- ن ،ص:49.

يرى إبراهيم مصطفى:<< أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل جملة في الوصل و درج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية>>[1].

وهذا الرأي يثير الدهشة ذلك أنه مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه، وهي أن علامات الإعراب دوال على معانٍ في تأليف الجملة[2]، وكون الفتحة خفيفة مستحبة لا يوجب حرمانها من دلالة[3]، و الحقيقة أن إبراهيم مصطفى بالغ كثيرًا ليثبت أن الفتحة أخف من السكون، وأيسر نطقًا، خصوصًا إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام[4] ، ولو كان ما ذهب إليه صحيحًا لما وقف العرب بالسكون على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، ولا انتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة، فوقفوا بها استمتاعًا بما يحبون[5]، ثم ما الذي يدل على معاني المفعولية و الحال والتمييز؟

ولعل ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي في الفتحة أدق وأقرب إلى الحقيقة من صاحب إحياء النحو، إذ يرى أن الفتحة ليست << علمًا لشيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة خارج عن نطاق الإسناد أو الإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال و التمييز والمفاعيل وغيرها>>[6].

6- العلامات الفرعية.

قسم أغلب النحاة علامات الإعراب على قسمين: أصلية وفرعية، أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فلا يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة، لأنه برأيه

---

[1]-نفسه، ص:55.

[2]-نفسه، ص: 42.

[3]- عبد الوارث مبروك، المرجع السابق ، ص: 101.

[4]- إبراهيم مصطفى، المرجع السابق ،ص:56.

[5]- عبد الوارث مبروك، المرجع السابق، ص:101.

[6]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م،ص81.

يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربًا بالعلامات الفرعية[1]، وقد حاول أن يبين ذلك على النحو التالي:

في الأسماء الخمسة يرى أنها كلمات معربة كغيرها، وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها، وفي جمع المذكر السالم يرى أن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجر والياء إشباع، وأغفل الفتح، لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة واكتفى بصورتين في الجمع[2] .

وقول إبراهيم مصطفى: أغفل الفتح، لأنه ليس بإعراب مردود في كلامه في الأسماء الستة، إذ فيها ما يدينه على أن الفتحة من علامات الإعراب، لأن الأسماء الستة تنصب بالألف الذي نشأ عن إطالة الفتحة، إلا أنه لم يعلق عليه لئلا يقع في تناقض.

وحين جاء إلى المثنى، لم يجد لإعرابه تأويلا، لأنه يرفع بالألف الناشئ من الفتحة عده شاذًا، وزعم أن شذوذه ليس يقدح في أمر تقرر في سائر العربية، واستقام في كل أبوابها[3]، ولم يسلم له التأويل السابق إلى في جمع المذكر السالم.

أما الممنوع من الصرف الذي تنوب فيه الفتحة عن الكسرة فقد خرجه على أنه << لما حُرِم التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثير جدًا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة و التجئوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة [4].

وقد علق عليه الأستاذ عبد الوارث مبروك قائلًا: << وهو تخريج ليس بالقوي، لأن الذي يحتمل الشبهة مما يمنع صرفه هو الأسماء فقط، وكلها أعلام، وليس من

---

[1]–إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص: 71.

[2]– عبد الوارث مبروك، المرجع السابق ،ص71.

[3] – نفسه ، ص:73.

[4] – إبراهيم مصطفى، المرجع السابق ،ص:73.

المألوف في الاستعمال إضافة الأعلام إلى ياء المتكلم أو غيرها، وفي الحالات القليلة التي يحدث فيها ذلك يتكفل السياق برفع اللبس كما هو الشأن في كثير من التراكيب[1] .

7- التوابع.

التابع عند النحاة هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقًا، و التابع عندهم خمسة هي: النعت والتوكيد و عطف البيان و عطف النسق و البدل[2]، أما إبراهيم مصطفى فيرى أن تطبيق فكرة ربط الإعراب بالمعنى على التوابع تؤدي إلى اختصار قواعدها وإيضاح أحكامها و تيسيرها، وذلك على النحو التالي:

أ- عطف النسق ليس بتابع << فإذا قلت: جاء زيد و عمرو وجدت أن الاسمين متحدث عنهما ولو أنك أخرجت الحديث أو المسند لقلت زيد وعمرو جاءا ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع، على الأصل الذي قررنا، ولم يكن الأول أحق بهذا النوع من الإعراب، ولا الثاني محمولًا عليه، كلا الاسمين متحدث عنه، وكلاهما له إعراب المتحدث عنه وهو الرفع[3]،

ب- النعت السببي: يرى أنه ليس من التوابع وأن<< حقه أن ينفصل عما قبله، ولا يجري عليه في إعرابه، ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الإعراب، وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة[4]،وقد اسند في ما ذهب إليه ما ورد عن ابن جني في توجيهه ما روي عن العرب (هذا جحرضب خرب) على أن أصله (هذا جحرضب خرب حجره)[5].

---

[1] -عبد الوارث مبروك، المرجع السابق ،ص: 111.

[2]- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ،شرح قطر الندى وبل الصدى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط2 ،2000م ص266

[3]- إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق، ص: 75.

[4]- نفسه، ص: 70.

[5]- نفسه،ص:70.

ث- الخبر: ويرى أنه من أهم التوابع وأولاها أن يذكر في باب التوابع، ويسارع إلى التماس تفسير أو تخريج للخبر بعد (كان) لأنه منصوب، والمسند إليه مرفوع في رأيه، فذهب إلى أن الخبر هو مجموع (كان و الخبر)[1].

و الحقيقة أن المعطوف بعطف النسق شريك للأول في المعنى ، فإذا قلنا (حضر محمد وعلي)، فعلي شريك لمحمد في الحضور، ولكن حد النحاة للتوابع واضح، فالتابع عندهم هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقًا، بغض النظر عن المعنى، و إبراهيم مصطفى كان تركيزه على المعنى فقط.

و النعت أيضًا أدخل التوابع في التبعية، لأنه يوافق ما قبله في أمور كثيرة فضلًا عن الإعراب، أما تخريجه خبر (كان) والخبر، فليس ثمة ما هو أعجب منه << وماذا عن الخبر بعد (إنّ)؟ وعنه حين يكون جملة، والجمل بعد المعارف أحوال؟ وماذا عن تخلف التطابق بين المبتدأ و الخبر في التعريف، ما قرره، وكذلك النحاة من قبله، من وجوب تطابق التابع و المتبوع، في التعريف و التنكير، ثم إن النظام اللغوي للعربية واللغات الأخرى لا يقبل مثل هذا الخلط بين فكرة (الإتباع) التي تعني أن التابع ليس ركنا في الإسناد، وفكرة (الخبرية) التي تعني أنه عمدة، وإذا اعتبرنا الخبر تابعًا، فهل يعني ذلك أن الجملة تصبح خالية من خبر؟[2]

8- اسم (لا) النافية للجنس.

اسم (لا) النافية للجنس يكون مبنيا على الفتح في محل نصب إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف، وهو مسند إليه، أما إبراهيم مصطفى فيرى بأنه ليس بمسند إليه ولا متحدث عنه، وإذا بدا كذلك لغير المتأمل، وإنما هو مع (لا) جملة ذات ركن واحد أو ناقصة، كما سماها، ومن ثم هو يحتاج إلى خبر بعده، وما يليه

[1]- إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ،ص: 81.

[2]- عبد الوارث مبروك، المرجع السابق ص: 107 – 108.

من ظرف ونحوه ليس إلا تكملة بدليل أن المعنى يتم بغيره فنقول: لا ريب ، ولا شك[1].

وقول إبراهيم مصطفى إن المعنى بغير الخبر فيه نظر ولا يصمد أمام النقد، لأن الجملة الناقصة المكونة من (لا) واسمها، كالتي مثل بها << لا تكون كلامًا تام المعنى إلا حين تقع في سياق لغوي معين يتقدمها ما فيه نظير للخبر أو ما يشعر به، أو في موقف يعين على فهمه، وهذا يكون الاستغناء عن ذكره معتمدًا على تلك الملابسات السياقية، وحينئذ يكون القول بأن الخبر مفهوم أو محذوف وبتعبير النحاة، أما في غياب هذه الملابسات فلا مفر من ذكر الخبر، وأمثلة ذلك كثيرة منها: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[2].

9- التنوين في الأعلام.

ذكر النحاة أن من علامات الأسماء التنوين لذا يلحقها التنوين نحو (علي) فنقول(حضر عليٌّ، رأيت عليًّا، مررت بعليٍّ) أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فيرى أن<< الأصل في العلم أن لا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه وراح يستشهد لذلك بأمثلة كثيرة منها بيت حسان بن ثابت:

وَشَقَ لَـــهُ مِنْ اِسْـمِـــهِ اِسْمًا لِيُجِـــــلَهُ فَذُوْ العَرْشِ مَحْمُوْدٌ وَهَذَا مُحَمَدُ

و الواقع اللغوي يرفض هذه الدعوى، وكذلك تنقضها المئات من الشواهد القرآنية وغيرها نحو قوله تعالى:﴿ مُحَمدٌ رَسُوْلُ الله ﴾[3]، وقوله :﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمْ

[1]- عبد الوارث مبروك، المرجع السابق ، ص: 77.

[2]- نفسه، ص: 106.

[3]- سورة الفتح ، الآية : 29.

اللهُ بِبَدْرٍ ﴾[1]، وقوله:﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾[2] ، وقوله :﴿ فَلَمَا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا ﴾[3]، كل هذه أعلام :<< يمنع فيها مثقال ذرة من التنكير لزمها التنوين لزومًا امتنعَ عدمه، ودعوى أن لك ألا تنونها وضع لأحد فيها حق على خلاف استعمال أهلها، وقد أجمعت الأمة و الأئمة على لزوم التنوين>>[2] .

و اللفظ المعرف في اللغة العربية غير المنكر، لذلك توصف المعرفة بالمعرفة، والنكرة بالنكرة، ولا يصح العكس، ولو كان التنوين علم التنكير لجاز وصف الأعلام المنونة بالنكرات، وهذا غير وارد[4]، ومما لا خلاف فيه أن جميع الأعلام المنونة لا يحرم أي منها من التنوين ولو عين تمام التعيين، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم خلافا لما ذهب إليه إبراهيم مصطفى.

10- الممنوع من الصرف.

لما قرر إبراهيم مصطفى أن التنوين علم التنكير وأن الأصل في العلم ألا ينون أراد أن يطبق حكمه على باب الممنوع من الصرف، وفي رأيه أن العلم الأعجمي و المركب المزجي وما كان على وزن الفعل وما كان معدولًا إنما منعت من الصرف، لأنها مأخوذة عن أصل لا تنوين فيه[5]، أما العلم المؤنث فالعملية، وليس التأنيث، وهي في رأيه سبب المنع، كذلك فإن صيغة منتهى الجموع ونحو (آخر) و (جُمَعَ) ونحو (أفضل من)، إنما منعت التنوين لوجود شيء من التعريف أو نيته في كل منها، وفيما عدا هذه الأنواع لم يجد بدًا من

---

[1]- سورة آل عمران، الآية : 123.

[2]-سورة التوبة، الآية :25.

[3]- سورة الأحزاب، الآية :37.

[2]- عبد الوارث مبروك، المرجع السابق ، ص: 109.

[4]- عبد المتعال الصعيدي، المرجع السابق، ص:75.

[5]- إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق،ص:100.

التسليم بأن منع الصرف فيها لعلل أخرى لا صلة لها بالتعريف نحو ما فيه ألف التأنيث بنوعيها أو زيادة الألف والنون[1].

ومن يمعن النظر في كلام صاحب إحياء النحو يجد الضعف واضحًا فيه، فبعد أن يشترط إرادة التعيين الكامل في العلم حتى يمنع من الصرف تنازل حتى قال بأن وجود نية التعريف أو شيء منه يكفي لمنع الصرف، أما الأسماء (آخر وجمع وأفعل) فتمحل فيها المؤلف أيما تمحل، ليشم فيها شيئًا من التعريف، فهل هذه الأسماء أدخل في التعريف من الأعلام، فتمنع الصرف تلك وتناله هذه؟[2]

ويرى الدكتور الجواري أن الذي يمنع الاسم من التنوين أمران: الأول ثقل في الاسم نحو: مساجد ومصابيح وحمراء وذكرى و إبراهيم، و الآخر مشابهة الاسم للفعل من حيث تصرفه في التذكير و التأنيث و التعريف و الإضافة تصرفًا يشبه الأفعال نحو عطشان و أحمرو أكبر[3].

[1]- نفسه ،ص: 108-109.

[2]- عبد المتعال الصعيدي ، المرجع السابق، ص: 109-110.

[3]- أحمد عبد الستار الجواري ،المرجع السابق ، ص: 119 – 120.

الفصل الثالث

رأي إبراهيم مصطفى في العامل

أولا/ العامل عند إبراهيم مصطفى

ثانيا/ المؤيدون لرأي إبراهيم مصطفى

1- مهدي المخزومي

2-تمام حسان

3--إبراهيم أنيس

ثالثا/ المعارضون لرأي إبراهيم مصطفى

1/ علي النجدي

2/ محمد عرفة

3/ محمد إبراهيم عبادة

4/ عباس محمود العقاد

5 / وليد عاطف الأنصاري

أولا/ العامل عند إبراهيم مصطفى.

يعد الأستاذ إبراهيم أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل لأنه عدها أساس المشكلات في النحو ورأى في ذلك خيرا كثيرا يقول في هذا الشأن : << إن تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، و رشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها أمداً، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزيه في التصوير>> [1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور إبراهيم مصطفى متأثر في موقفه هذا بابن جني (ت 392) الذي يرى أن العمل من الرفع والنصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره[2] وهو متأثر أيضا بما كان يراه ابن مضاء القرطبي (ت 592) من رفض العلل[3] فقال في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: " و رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام يتبدل بتبديل التراكيب على نظام فيه شيء من الاطراد، فقالوا عرض حادث لابد لا له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر؛ لأنه ليس حرّا فيما يحدثه متى شاء، و طلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها"[4].

كما يذهب إبراهيم مصطفى إلى رفض أن تكون العلامة الإعرابية نتيجة لأي عامل سواء كان لفظيا أو معنويا، يقول في هذا الشأن:" على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا

---

[1] – إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق، ص: 114.

[2] – شوقي ضيف ، المرجع السابق، ص: 267.

[3] – ابن مضاء القرطبي ،المرجع السابق، مقدمة المحقق.

[4] – إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص: 33.

في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرًا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته[1]

ويضيف إبراهيم قائلا:" وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها ونعلم أنّ هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم، وهو ما نراه"[2].

وبحسبه فإن علامات الإعراب علامات فقط:

- الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.
- الكسرة علم الإضافة، و إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتبـــاط بأداة أو بغـــير أداة، كما في كتـــاب محمد، و كتابٌ لمحمدٍ.
- أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنهي بها كلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في اللغة العامية[3].

ومن المؤكد أن إبراهيم مصطفى أخذ رأيه هذا من الزمخشري إلا أنه لم يشر إلى ذلك ربما لأنه غير شيئًا مما أخذ يرى حيث يرى صاحب المفصل أن الرفع والنصب و الجر كل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية وبقية المرفوعات مشبهة به في العمل، والنصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب

[1] – إبراهيم مصطفى ، المرجع السابق ،ص:33.

[2] – نفسه، ص: 42.

[3] – نفسه، ص: 15.

وبقية المنصوبات ملحقات بالمفعول والجر علم الإضافة، والتوابع داخلة في أحكام المتبوعات[1].

ثانيا/ المؤيدون لرأي إبراهيم مصطفى.

1- مهدي المخزومي : إن تصور المخزومي لفكرة العامل النحوي، لم يكن أمرا بدعا، فقد سبقه دارسون توجهوا بالنقد إلى الفكر النحوي، وقد تجلى ذلك في دعوة ابن مضاء القرطبي إلى إلغاء نظرية العامل وسلك مسلكهم إبراهيم مصطفى، فنادى بإلغاء نظرية العامل، ومن بعده جاء مهدي المخزومي تلميذ إبراهيم مصطفى وذلك من خلال كتابيه (في النحو العربي نقد وتوجيه) و (في النحو العربي قواعد وتطبيق)[2] .

لقد ثار المخزومي على نظرية العامل لاعتمادها في رأيه على فكرة العمل و التأثير وما جر ذلك من تقديرات متمحلة ، وما خلفه من أبواب مصنوعة صنعا، كالتنازع و الإنشغال وما اشتملت عليه من أفكار فلسفية منطقية خلقت مشاكل جمة في تحليل أقلها التمحل و التعقيد فنادى بإلغائها يقول في صدر كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) : << هذا كتاب في النحو أقدمه بين يدي الدارسين، مبرأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيت فكرة العامل إلغاء تاما وألغيت معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي وأبطلت فيه جميع التعليلات التي تسند إلى استعمال .....>> ، ويقول مهدي المخزومي في موضع أخر معبرا عن تذمره لفكرة العامل النحوي :<< ولذلك كانت المسائل النحوية تدور في حلقة مفرغة، لا أول ولا آخر لها، ولذلك أيضا أصاب هذه الدراسة جدب، وعقم، و أصبح الدرس

---

[1] – عبد الهادي الفضلي ،دراسات في الإعراب ،دار المشرق ،بيروت ،دط،1990،ص:54.

[2] – عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند مهدي المخزومي (رسالة ماجيستير)، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص: 18.

النحوي، وما حشوه من تعليل و تأويل غاية يقف عندها الطالب، لا وسيلة لتفسير ما يدور على الأسئلة، وما يطرأ على الكلام من تغيير، وما يجبره لاستعمال مقتضيات القول على الكلام، من ضروب التغيير و التقلب، مما يلاحظه الدارس ...>> ، وبعد انتقاده لنظرية العامل، يأتي مهدي المخزومي إلى بيان مفهوم الإعراب ـــــ في وجهة نظره ـــــ إذ يقول : << بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية ، أو من قيمة نحوية، لكونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجملة، وتؤديها الجملة في ثنايا الكلام أيضا>> [1] .

ثم يأتي إلى تفسير الحركة الإعرابية في ضوء الوظيفة اللغوية التي تؤديها الجملة، وليس بسبب عامل نحوي، إذ يقول: << وليست الحركات آثار لعوامل، ولكنها من عمل اللغة نفسها، ومما اقتضته الأساليب وأصولها الثابتة>> . ومهما يكن من أمر فإن للحركة دور مهم في كشف أسرار المعنى، وفك الغموض الذي يكتنف الجملة في بعض صورها، فتنوين اسم الفاعل هو تنكيره من حيث التعبير الزمني ، غير أنه لا يجب ألا تتعلق بالحركة تعلقا يبعد عن المعنى[2] .

وسنأتي إلى بيان مفهوم المخزومي للحركة الإعرابية وتفسيره لها، ونسبق إلى القول أنه قد فسر الإعراب في ضوء نظرية الإسناد، التي اقرها إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، و الإعراب في وجهة نظره علامات تدل عليه، وهي الحركات، و الحركات في العربية ثلاث: الضمة و الكسرة و الفتحة، أما الضمة فهي علامة إسناد، ودالة على أن الكلمة مسند إليها، أي تابعة للمسند إليه وتدل على تحقيق النسبة بين المسند والمسند إليه، وليس في العربية من علم الإسناد غير الضمة، فالضمة في وجهة نظره ليست أثرا لعامل إعرابي ، بل هي

[1] – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 66.

[2] – نفسه، ص: 66-68.

مظهر من مظاهر العربية، في توزيع الوظائف اللغوية و القيم النحوية ، ولعل هذا التصور يوحي بصورة جليلة إلغاء المخزومي لفكرة العامل النحوية التي ارتبط مفهومها بالنحو عند بعض المتأخرين، فالرفع عندهم علم الفاعلية، وأن الكلمة مسند إليها وهو بعد هذا، لم يطالعنا بجديد يخالف به أستاذه إبراهيم مصطفى [1].

أما الكسرة فهي علم الإضافة تعرض للكلمة حين يضاف إليها، وليس بتأثير من الحروف العاملة، وقد تأول النحاة تآويل بعيدة عن منطق اللغة، حين حاولوا تبرير كل مخفوض بوجود عامل حرفي سابق له عمل فيه الخفض، فقولنا:(هذا كتاب محمد)، إن العامل في(محمد) هو حرف محذوف تقديره اللام وهو حرف متخيل، وقد رفض المخزومي كل هذه التقديرات، وعده تمحلا، ذلك أن قولنا: (هذا كتاب محمد)، قد عبرت الإضافة المباشرة هنا عن ارتباط واقع بين (كتاب) و (محمد) وبين أن نضيف بالحرف وغيره، فرق من الناحية الشكلية و المعنوية، ومن خلال هذا يرى المخزومي أن معالجة هذه الفكرة كانت انسجاما و رؤيته الرافضة لفكرة العامل فعد بعض الحروف العاملة أدوات، جاءت لإيصال المسند بالمسند إليه[2].

أما الفتحة من وجهة نظره فهي ليست بعلامة إعرابية، ورأى أن الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب في تحريك آخر الكلمة[3].

أما العلامات الإعرابية الأخرى فهي ليست بعلامات إعرابية كالواو والياء مثلا، إذ يقول: << وقد اعترضت سبيل النحاة ظنوا أنها مستقلة عنها، ورأوها تقوم مقام الحركات في الإعراب عن كون الكلمة مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو خارجا عن نطاق الإسناد و الإضافة، كالواو في (أخوك) ومثيلاتها، وفي (زيدون)

[1] – مهدي المخزومي، المرجع السابق ،ص: 70–75.

[2] – نفسه، ص: 76–80.

[3] – نفسه، ص: 81–99.

، و الألف في (أخاك) ومثيلاتها و الياء في (الزيدين)، مثنى و في (الزيدين) جمعا.

والواقع أنه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي هي، لا فرق بين هذه وتلك، فالحركات أصوات مد قصيرة، و الأحرف أصوات مد طويلة، وإن الواو التي زعموا أنها علامة رفع فرعية ليست إلا ضمة ممطولة، والياء التي ظنوا أنها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة ممطولة، وكذلك الألف ليست إلا فتحة ممطولة.[1]

كما نادى بالاقتصار على عدد من أبواب النحو، و الاستغناء عن كثير من مباحثه، فلم بذلك شتات المعارف النحوية، مع إضافة صورة النظام عليها عن طريق التصنيف و التبويب، وبين أساس التفريع يقوم على مبدأ التشابه المعنوي لا بالعمل الإعرابي، من أجل ذلك ألغى كل ما يمت بصلة بفكرة العمل النحوية، فقد ذهب إلى حذف بعض الأبواب النحوية، كإنكاره باب التنازع ورأى أن الفعلين مسندان إلى الفاعل المذكور، كما أنكر باب الاشتغال، كما اسند تبويبه على أساس فكرة الإسناد، فالمرفوعات تندرج في باب المسند إليه، فالمبتدأ و الفاعل صورتان للمسند إليه، وأن الضمة علم الإسناد وفيه يدخل أيضا المبتدأ أو اسم كان، كما حاول التفريق بين أخوات كان لأنها ليست بمنزلة واحدة سواء من حيث الدلالة أو من حيث الاستعمال، إضافة إلى ذلك انه أخرج باب العطف من التوابع، فالتوابع في نظره هي النعت والبيان وخبر المبتدأ، كما جمع الأدوات النحوية في أبواب خاصة حسب إتحادها في المعنى[2] .

2-تمام حسان: ومن الأستاذ إبراهيم مصطفى، يصدر الدكتور تمام حسان كتابه القيم (اللغة العربية معناها ومبناها)، وفيه يرسم الدكتور نظرية تغني عنده عن

[1] – مهدي المخزومي ،المرجع السابق، ص :48.

[2] – نفسه، ص: 29-35.

العامل (القرائن وتضافرها) ، ونحاول في هذا الصدد أن نلخص هذه النظرية تلخيصا موجزا وفي الوقت نفسه غير مخل[1].

و يرى الدكتور تمام حسان أن هناك ثلاثة أنواع من المعاني: وظيفي ويقصد به المعاني النحوية كالفاعلية و المفعولية و الإضافة... و المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة كما في المعاجم، وحصيلة المعنيين المعنى اللفظي للسياق، وهذان المعنيان هما قرائن مقالية، أي مكتوبة أمامنا ونراها، بعكس المعنى الثالث، وهو معنى المقام وهو الظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص وإذا أضفنا المعنى الثالث إلى المعنى الأول و الثاني نتج ما يعرف بالمعنى الدلالي [2].

وإذا كان المعنى الأول أي المعنى الوظيفي وهو مجموعة المعاني النحوية، كالفاعلية و المفعولية...فأن هته المعاني ـــــ حسب رأي تمام حسان ــ تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منه، كعلاقة الإسناد(وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ و الخبر وبين الفاعل أو نائبه والفعل) و قرينه التخصيص (ويقصد بها المفاعيل)، ثم قرينة النسبة (ويقصد بها الدكتور الجر بالإضافة أو بحروف الجر)، ثم قرينه التبعية وهي النعت و العطف و التوكيد. و الإبدال وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية، على معاني الأبواب الخاصة، كالفاعلية، والمفعولية[3]. ويقال القرائن المعنوية قرائن لفظية وهي (العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التظام، والأداة) ثم يمضي فيقول: أن قرائن التعليق هاته معنوية ولفظية، هي التي يجب أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي، أو بمعنى آخر عند

---

[1] – أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط2،1989 ص 77.

[2] – تمام حسان ، اللغة العربية معناها مبناها، عالم الكتب ، مصر ، ط3،1998، ص: 36-43.

[3] – نفسه، ص: 178-204.

الإعراب، وهي تغني عن فكرة العامل النحوي التي قال بها النحاة، اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، لكن هاته الحركات بمفردها قاصرة على تفسير المعاني، بل يجب النظر على قرائن التعليق كلها، لا العلامة الإعرابية وحدها.

ثم يعطي مثالا على قرائن التعليق اللفظية و المعنوية فيقول:<< فإذا طلب منا أن نعرب جملة مثلا (ضرب زيد عمرا) نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها على صيغة (فعل)، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على فعل ماض سواء من حيث صورتها، أو من حيث وقوفها بإزاء(يفعل، إفعل) فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى (الفـــــعل) ومن هنا نبادر إلى القول بأن (ضرب) فعل ماض، ثم ننظر بعد ذلك في (زيد) فنلاحظ ما يلي:

1- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).

2- أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).

3- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).

4- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).

5- أن تأخره على الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).

6- أن الفعل معه مبني للمعلوم(قرينة الصيغة)

7- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب، وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما (قرينة المطابقة) وبسبب كل هذه القرائن، نصل إلى أن زيد هو الفاعل[1].

ثم ننظر بعد ذلك في (عمرا) ونلاحظ:

1- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).

[1] – تمام حسان، المرجع السابق، ص:205.

2- أنه منصوب(قرينة العلامة الإعرابية)

3- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).

4- أن رتبته من كل الفعل و الفاعل هي رتبة التأخر(قرينة الرتبة).

5- أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن (عمرا) مفعولا به[1].

كما انتقد الدكتور تمام محاولة إبراهيم مصطفى لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية والتي رأى فيها أن الحركات ذات معان محددة، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة علم الخفة، فذكر أن هذا فهم مبهم قاصر لطبيعة الحركات، وهو فهم يبدو قصوره و إبهامه إذا وضع في ضوء ما ذكره من قرائن مختلفة أعانته على تحليل (إعراب) جملة (ضرب زيد عمرا)[2]

وهذا هو ملخص نظريته، أي قرائن التعليق المعنوية واللفظية، وتضافرها عند تمام حسان، والتي من خلالها أخذ كلمة (التعليق) من صاحب كتاب (أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز)" عبد القاهر الجرجاني " ومنه أيضا استوحى نظريته في قرائن التعليق،إذ يقول:<< ولعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه " عبد القادر الجرجاني" صاحب مصطلح التعليق>> ، وقد رأى تمام حسان أن فكرة التعليق ـــــ كما هي في رأي عبد القادر على أقوى احتمال هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم فكرة التعليق كان للقضاء على خرافة العمل النحوي.

[1] –تمام حسان ، المرجع السابق، ص: 182.

[2] –عبد الجبار، توامة القرائن المعنوية في النحو العربي (رسالة دكتوراه) ، جامعة الجزائر، 1994–1995، ص: 25.

3-**إبراهيم أنيس:** يعتبر إبراهيم أنيس أشد المنكرين لقول القدماء،و الذي أحيا رأي قطرب وأعاد صياغته من جديد، وقد عرض رأيه في فصل الثالث من كتاب (أسرار اللغة) إذ يقول:<< لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدامى كما يزعم النحاة، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ...>> وقد استدل على قوله بحجج منها[1]:

-تاريخي: ومنها نسبة بعضهم إلى أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة تسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، وهي حجة قوية إن صحت لأنه لو جاز حذف الحركات الإعرابية في قراءة القرآن في غير الوقف، لكان ذلك حجة أن فهم القرآن غير متوفق على إعرابه.

-لغوي: والتي استدل بها جواز سقوط الحركات في الوقف وفي الضرورات الشعرية .

ولم يكتف إبراهيم أنيس ببعض المعطيات التاريخية واللغوية التي استمدها من عند القدماء لتأييد دعواه، بل أضاف من عنده الحجج التي من خلالها نلمح تأثيرا خفيفا لإبراهيم مصطفى، وإن كان وجهها توجيها آخر، من ذلك أن تغيير الحركة الإعرابية لاسم (إن) لا يغير معناها تغييرا جوهريا، يميزه الفاعل و المبتدأ المرفوعين أو الفاعل الواقع مركبا بالجر في جملة قبيل: (أحسن بمحمد) ومن ذلك أن تغيير الحركة الإعرابية لبعض الكلمات من النصب و الجر لا يغير معناها إذ يقول:<< ويكفي أن نذكر أن اسم (إن) وأخواتها لا يختلف في معناها عن أي مسند إليه كالفاعل و المبتدأ أو غيرهما وإن المسند إليه الحقيقي في عبارتي التعجب: ما أحسن محمدا، وأحسن بمحمد، وبعد أن انتقص دلالة حركات الإعراب

[1] – عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس،ط1، ص:254.

على المعاني، فسر إبراهيم أنيس الإعراب بالحركات بضرورة التخلص من التقاء الساكنين، الذي من شأنه أن ينتج لو سمح به مقاطع غير موجودة في النظام الصوتي للعربية إذ يقول:<< نحن نرجح أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة... فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول عربية، قالوا إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين، الأصل إذن في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعوا الحاجة إلى هذا، أو بعبارة أخرى يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك>>[1] .

ويلح أنيس على أن فصل النحاة بين تغير الحركات الحاصل في آخر الكلمات المبنية و التغيير في آخر الكلمات المعربة فصل خاطئ، لأن الظاهرتين في وجهة نظره من باب واحد.

أما الإعراب بالحروف فقد أسس رأيه على قولين:

-كل صورة من صور الإعراب بالحروف سواء كانت في المثنى أو جمع المذكر السالم...، تمثل نطقا لهجيا كانت تلتزمه قبيلة من القائل، ولم تكن تغيره حسب موقع هذه الكلمات من التركيب، بدليل أن أغلب اللغات السامية القديمة واللهجات الحديثة لا تعرف أكثر من صيغة واحدة من صيغ الإعراب هذه.

-ما يسميه النحاة إعرابا بالحروف في المواضع التي ذكرناها، هو نتيجة خلطهم بين لهجات عربية مختلفة، وهو قول ينسجم مع زعمهم بأن الإعراب قصة اختلقها النحاة .

[1] -عز الدين مجدوب، المرجع السابق، ص: 255-256.

أما الوظائف النحوية فرأى أن الذي يحددها عند السامع أمران لا علاقة لهما بالحركات الإعرابية:

-نظام الجملة ورتبة مكوناتها بعضها من بعض وما يعرض لها من تقديم وتأخير، تحدده أساليب الكلام كالحصر ،و القصر و الاستفهام، وفي هذا الإطار تناول بالدراسة رتبة الفعل والفاعل والمفعول في الجملة ، و توسع في ذلك بعض التوسع في فصل الجملة العربية وأجزاؤها ونظامها من الباب الذي خصصه لنظام الكلام وموضع المسند إليه في الجملة .

- ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تحدد التأويل الصحيح الذي يجب حمل الملفوظان عليه[1].

ثالثا/ المعارضون لرأي إبراهيم مصطفى

1/ علي النجدي: أما النجدي فقد دافع عن نظرية العامل، وهو بصدد الدفاع من أثر من آثاره وهو التأويل والتقدير، إذ يرى أن التأويل والتقدير كليهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز فيها والحذف، إذ كانت لغة قوم يغلب عيهم الذكاء، ويكفيهم الفهم بالإشارة و الرمز، ويرى أن أكثر ما يكون التأويل والتقدير في دراسة النص لاستنباط المسائل والأحكام وتخريج الشواهد و الأمثلة، ويرى أن علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالا ولكنهم اعتمدوا على مبادئ سليمة، وأصول مقررة فقاسوا على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب...

وقد وجه الأستاذ النجدي نقده إلى ابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل كما رأينا سابقا وما يتبعه من تأويل وتقدير، ورأى أن هذا لم يصدر من دعوى لغوية صحيحة قائمة على ملاحظة اللغة وتناول النصوص، بل صدر عن نزعة أهل

[1] – عز الدين مجدوب، المرجع السابق،ص:256-257.

الظاهرة في فقه الدين و استنباط مسائله، كما كان يغفل الاحتكام إلى النصوص ويعول أبدا في الاحتجاج و الاستدلال على الأقيسة المنطقية والحجج الفلسفية المجردة، يريد أن تجئ اللغة جارية عن سننها وخاصة لأحكامها، يقول:<< أما العامل الذي يثور فيه ابن مضاء على النحاة ويحمله على قول بأن في تقدير بعض أنواعه افتراء على الله وانتحال كلام لم يقله سبحانه، فالخطب فيه يسير" وينتهي ويقول إن قضية التأويل والتقدير في العربية كما رآها القدماء في طبيعة القواعد التي يجب أن توضع لها ما هي إلا وحي توحي بها اللغة نفسها وضرورة لا غنى عنها للتعمق فيها وفقه أسرارها، ولم تكن تخرص متخرصين، ولا تخيل مخبولين، كما قد يتهم من لجاجة الخائضين فيها ولفظ اللاغطين بها عن قصدأو غير قصد.>> [1]

2/ محمد عرفة: جاء في مقدمة (النحو والنحاة بين الأزهر و الجامعة) ولم يذكر كاتب المقدمة اسمه<< فرصة سعيدة تلك التي أتاحت لي أن أشاهد هذه الحرب العنيفة وقد تابعتها في ميدانها وشاهدت فارساها وهما يجولان ويكران ويفران، لأعلم أمثل المدرسة الحديثة يهدم القيم، ولو كان صالحا؟ أم هو لا يهدم إلا الطالح، ويبقي عمل الصالح؟ و لأ تبين أممثل المدرسة القديمة يحافظ على القديم ولو كان ضارًا؟ أم هو لا يحافظ إلا على النافع ويهمل الضار؟ والذي أحب أن أقوله هنا أن الأستاذ عرفة فيه خصلة يعلمها له عارفو ومتتبعو مساجلاته، وهي أنه إذا عارض رأيا وأيد رأيا كان قوي الحجة ساطع البرهان حدد الرأي، لا يرمي حتى يصيب ولا يفلت منه هارب ولا مثل له جريح>> [2] .

وقد تتبع الأستاذ عرفة فيما جاء في كتاب (إحياء النحو) الثائر على نظيرة العامل مسألة مسالة يرد عليها، ونحن من خلال كتاب النحو والنحاة لمحمد عرفة المدافع

[1] – عبد اللطيف حماسة، المرجع السابق، ص:196-197.

[2] –محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر و الجامعة، مطبعة السعادة، مصر، دط،دت،ص:4.

عن نظرية العامل، نقتصر على مسألة واحدة لنبين موقفه لأن المقام لا يكفينا لتتبع أهم آثاره.

وقد تتبع محمد عرفة انتقادات إبراهيم مصطفى للنحو العربي- نظرية العامل- ويمكن تلخيصها فيما يلي:

-إن حركات الإعراب عند النحاة لا أثر لها في المعاني ولا تصوير المفهوم.

-العامل في الاسم و الحرف هو الذي عملها وأحدثها لا لغرض سوى إطفاء غلة العامل عن العمل، فكان العامل عندهم نيرون يحرق روما لا لنفع ولا لفائدة، سوى إرضاء شهوته.

-أن النحاة إذا لم يجدوه قدروه في الكلام، لتتم لهم نظريتهم في العامل دون أن يحتاج إليه المعنى وبعد عرضه لها الانتقادات -أي انتقادات إبراهيم مصطفى- قدم نقطة لها ويمكن تلخيصه فيما يأتي:

1- إن النحاة علموا من استقراء كلام العرب، وتواضعوا على أن تكون الضمة علم الفاعلية، وما ألحق بها، والفتحة علم المفعولية، وما ألحق بها، والكسرة علم إضافة.

2- أن هذه المعاني لم توضع لها الكلم، وإنما هي معاني تطرأ وتزول بحسب التراكيب، فالاسم قد يكون فعلا في تركيب، ومفعولا في تركيب ثاني، ومضافا إليه، في تركيب ثالث.

3- أن الذي يوجد هذه المعاني للكلمة، ويجعلها قائمة بها، هي العوامل من الأفعال و الأسماء والحروف، وارتباط تلك العوامل بها، فـ(زيد) من حيث وضعه، علم المسمى فحسب، وليس فيه من حيث الوضع فاعلية، ولا مفعولية، ولا إضافة، ولكنه إذا وجد في التراكيب أكتسب معنى من هذه المعاني، وقامت به، فإذا قلت: (قام زيد) ، قام به معنى الفاعلية، والذي أحدثها هو العامل، والارتباط الواقع بينهما على جهة إسناده له، أو إن شئت قلت أحدثها المتكلم بسبب هذه العوامل يدل

لذلك قول النحاة، العامل هو ما به يقوم المعنى المقتضي للإعراب، ومعنى يقوم، يوجد ويقوم بالاسم قيام العرض بالذات، وأنه لذلك سمي عاملا.

إنه إذا كان مركز العامل ما ذكره، كان البحث عن العامل الكلمة بحثا عن معنى الكلمة التركيبي وفي هذه الجملة الفاعلية، وأن يقال عمل فيها جاء مثل الرفع فيها. وعلى ضوء هذه القواعد يمكن القارئ أن يرد مآخذ المؤلف التي أخذ بها النحاة[1] .

3/ محمد إبراهيم عبادة: يرى أن العامل النحوي هو مؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات أو الذي يضيف جديدا إلى العلاقات، أي يؤثر في تشكيل المعاني النحوية وأن هذا يفهم من كلام الرضي:<< إن العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه...>> ، و يشرح هذا الكلام فيما معناه أن هذه الفكرة في الفعل، ربما كان هو السبب في جعل النحاة الفعل أصلا في العمل، وحملت عليه الأسماء و الحروف العاملة، إما لشبهها بالفعل أو لتضمنها معناه، أو للاختصاص، و ربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا علاقات كثيرة من الأسماء ترجع إلى الفعل لأنه يقتضي عدة أمور من فاعل ومفعول، ومكان وزمان، وقد يقتضي ما بين درجة الحدث ونوعه وسببه، ومن ثم قالوا إن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به و الظرف و المفعول المطلق بأنواعه و المفعول لأجله و الحال، أما الجار فمتعلق بالفعل أو شبهه و المشتقات تعمل عمل الفعل و يتعلق بها ما يتعلق بالفعل، لشبهها به في الدلالة على الحدث وأنه يحل محلها، فالعامل على هذا الفهم هو محور العلاقات التركيبية، إذ يقتضي فاعلية ومفعولية و ظرفية...إلخ،. ولما كانت علامات الإعراب (ما جيء بها لبيان مقتضى العامل) وهناك لفتة ذكية عند ابن مالك في شرحه لهذا التعريف عندما قال: << وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن

[1] – محمد عرفة، المرجع السابق، ص: 90-91 .

المجعول آخر الكلمة مبنيا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر>> فالتغير على هذا يكون نتيجة للمعنى الحادث بالتركيب إذ التركيب هو الذي يحدد العلاقات بين الكلمات [1].

4/ أما **عباس محمود العقاد**، فقد تناول مسألة العامل بوصفها<< مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى و الأخيرة، ولأنها ترتبط بأساليب الحركة على آخر الكلمات وتلك هي أسباب الإعراب والبناء>> . ويرى أيضا أن النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة و المقدرة وهو بهذا يهمل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة أو القرائن كالربط، و الرتبة، و التظام، والمطابقة، والإسناد والتخصيص ... لأن الاقتصار على العلامات الإعرابية وحدها، و النظر إليها على أنها النحو كله هو الذي أدى إلى ما صار إليه أمر النحو العربي من تعقيد شهد به النحاة التقليديون المعاصرون.

وبين العقاد موقفه في مسألة العامل << فالرأي الذي انتهينا إليه، بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في مسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين...>> [2].

فالمنكرون للعامل ـــــ ظاهرا وتقديرا ـــــ مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع وشواهد ذلك قوافي جيلها ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة الأحاديث النبوية على تعدد رواياتها، لأن الروايات التي نقلت بها الأحاديث تضيف إلى الشواهد ولا تنقص منها أو تنفيها.

---

[1] – عبد الجبار توامة، المرجع السابق، ص: 27 – 28 .

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف ،المرجع السابق، ص: 194–195.

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع، أو تعميم معاني الجزم و الكسر على هذا المثال ثم ضبط مفعول العامل من موضعه المختلفة على هذا القياس، وإنما يتوسط الرأي الصواب بين هذين الطرفين، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها وليست الحركات جزافا بغير دلالة الشيوع و التواتر.[1]

5/ وليد عاطف الأنصاري .

ذهب وليد عاطف الأنصاري إلى رفض رأي إبراهيم مصطفى ودليله ما يلي :

1- أن اسم (إنّ) وأخواتها مسند إليه ومع ذلك فهو منصوب، وقد أحس الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا يخالف ما ذهب إليه من الضمة علم الإسناد، فراح يدافع عن مذهبه، وأوغل في التأويل و التقدير، حتى زعم أن اسم(إنّ) حقه الرفع ولكن العرب لما أكثروا من إتباع (إنّ) بالضمير، جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً[2].

وقد استدل على ذلك بأمرين:

أ- قد يعطف على اسم (إنّ) بالرفع كقوله تعالى: " إن الذين آمنوا و الذين هادوا والصابئون و النصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"

ب- جاء اسم (إنّ) مرفوعّا كما في الحديث النبوي الشريف:" إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" .

---

[1] – وليد عاطف الأنصاري، المرجع السابق ، ص: 195.

[2] – وليد عاطف الأنصاري، المرجع السابق ، ص:143.

ويرى وليد عطف الأنصاري أنّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من انّ اسم (إنّ) حقه الرفع لكنه نصب في ما بعد دعوى تفتقر إلى نصوص لغوية صحيحة وكثيرة، ولكن الأستاذ كان يبني أحكامه على شواهد نادرة، وهذه الشواهد نفسها لا تسعفه ولا تؤيده في ما ذهب إليه[1]

أما بالنسبة إلى الآية الكريمة، فقد ذهب سيبويه ونحاة البصرة جميعًا إلى أنّ قوله تعالى:(الصابئون) مبتدأ وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في خبر(إنّ) من اسمها و خبرها، كأنه قيل: إن الذين أمنوا والذين هادوا والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك"[2]

أما بالنسبة للحديث فيقول وليد عاطف الأنصاري بأنه وجد هذا الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم دون كلمة (من) ونصه في كلا الصحيحين " إنّ أشد الناس يوم القيامة المصورون" وعليه تكون كلمة (أشد) اسم (إنّ).

2- ذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد، و الرأي عند وليد عاطف الأنصاري أن المسند إليه قد يأتي أحيانًا مجرورًا ومثل لذلك بالجملتين [3] :

أ- ما في الدار من أحدٍ.

ب- ما جاء من أحدٍ.

فكلمة (أحد) في الجملة الأولى مبتدأ مؤخر وفي الثانية فاعل وهي في كلا المثالين مسند إليه ورغم ذلك جاءت مجرورة.

3- ذكر الأستاذ أيضًا أن الكسرة علم الإضافة و إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها وهذا منقوض بظهور الكسرة على غير المضاف و المجرور بحرف، فهي مثلا

[1] – نفسه ، ص: 144.

[2] – وليد عاطف الأنصاري ،المرجع السابق، ص: 144

[3] – نفسه، ص: 145.

على المبتدأ و الفاعل، كما رأينا في المثالين السابقين، وتظهر أيضا على المفعول به[1] نحو: ما رأيت من أحدٍ فمن حيث المعنى نجد أن كلمة(أحد) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

4- أما ما ذهب إليه من أن الفتحة ليست حركة إعراب ولا تدل على معنى، فبعيد عن الصواب، والحق أنها كغيرها من حركات الإعراب تنهض بقدر مهم في جلاء المعنى ووضوحه ويظهر ذلك من خلال المثالين التاليين:

- ضرب المجرمُ موسى.
- ضرب المجرمَ موسى.

نلاحظ أن كلمة (المجرمُ) في الجملة الأولى مرفوعة وهي فاعل، ولكنها في الجملة الثانية منصوبة وهي مفعول به، فالفتحة نقلت الكلمة إلى معنى آخر حين دلت على المفعولية ولولا ها لا لتبس المعنى المراد[2]

[1] – نفسه ،ص:145.

[2] – وليد عاطف الأنصاري ،المرجع السابق، ص: 146.

خاتمة

خاتمة

من خلال ما تعرض له في هذا البحث عبر فصوله الثلاثة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال الأصول التي بنيت عليها نظرية العامل ، يمكن القول أن هذه النظرية عربية خالصة بعكس ما ذهب إليه البعض من أنها مقتبسة من اللغات الأخرى.

- رغم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية العامل إلا أن هذه النظرية لازالت قائمة ، ذلك أنها ساعدت على تعليم اللغة العربية كما أسهمت في تفسير علامات الإعراب .

- ثار إبراهيم مصطفى ضد نظرية العامل إلا أنه لم يقدم بديلا لها .

- لم يكن إبراهيم مصطفى مجددا بل كان محييا لنحو قديم ولآراء نحو مسبوق إليها نحو: الإعراب والعامل ، فقد وقف قطرب عند الحركات الإعرابية، كما وقف ابن مضاء عند نظرية العامل، ودعا إلى إلغائها .

- نظرة المحدثين إلى العامل تكاد تنحصر بين التأييد والرفض، فمن الرافضين لنظرية العامل إبراهيم مصطفى وتلميذه مهدي المخزومي إضافة إلى الدكتور تمام حسان الذي حاول تطبيق المنهج الوصفي على اللغة العربية وكذا إبراهيم أنيس الذي اتـــــــــــكأ على أهم آراء قطـــــــــــرب وحاول بعثها من جديد، أما الذين دافـــــــــــــــعوا على التـــــــــــــــراث (نظرية العامل) ورفضوا كل ما هو حديث فمن بينهم: علي النجدي محمد عرفة .....

وفي الأخير أتمنى أن أكون قد وفقت في هذا البحث المتواضع فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان .

ـــــة

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ القرآن الكريم، رواية حفص

ثانيا/

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، دط، 2014م.

2- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1 ، 1976 م، ج1.

3- ابن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، دت،ج1.

4- أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم،دار الفكر العربي ،بيروت ،ط2، 1989.

4- أحمد عبد الستار الجواري ،نحو التيسير،المجمع العلمي ،العراق ،بغداد،دط،1984.

5- الاستراباذي(رضي الدين محمد بن الحسين)شرح الرضي على الكافية،عمل يوسف عمر حسن عمر،منشورات قار يونس ،بنغازي، ط2 ،1996م ، ج1.

6- الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلافبين الكوفيين والبصريين ،تح جودة مبروك محمد جودة، مكتبة الخانجي ، القاهرة،ط1 ،2002.

الأنباري:- أسرار العربية ،تح فخر صالح قدارة ، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.

7- الهادي الفضلي ،دراسات في الإعراب ،دار المشرق ،بيروت ،دط،1990.

8- بكري عبد الكريم: أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي،دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط1، 1999 م.

9- تمام حسان، اللغة العربية معناها مبناها، عالم الكتب ، مصر ، ط1998،3.

10- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ،شرح قطر الندى وبل الصدى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط2 ،2000م .

11- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبيوي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، دط ،1996.

12- خير الحلواني: أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979.

13- سيبويه، الكتاب ، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م، ج1.

14- شـــــوقي ضـــــــيف، المدارس النحـــــــــــوية، دار المعـــــــــــــارف، مصـــــــــــر، دط، 1968 م .

15- عبد الجبار، توامة القرائن المعنوية في النحو العربي (رسالة دكتوراه) ، جامعة الجزائر، 1994-1995.

16- عبد الله بن أحمد الفاكهي،شرح الحدود النحوية، تحقيق المتولي رمضان الدميري ،مكتبة وهبة ،اليمن ،ط1993،2

17- عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت .

18- عبد المتعال الصعيدي،النحو الجديد،دار الفكر العربي ،القاهرة ، دط ،1947.

19- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو، ط1، دار القلم، الكويت، 1985.

20- عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، تونس،ط1.

21- عيسى بوقانون، نقد الفكر النحوي عند مهدي المخزومي (رسالة ماجيستير)، جامعة الجزائر، 1996-1997.

22- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، دار غريب، القاهرة، دط، 2001م.

23- محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر و الجامعة، مطبعة السعادة، مصر، دط، دت.

24- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

25- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا نقدا، دار الكتاب، الأردن، ط2، 2002.

26- المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق ،بيروت ، ،1988، ط29.

فهرس الآيات

الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
01	﴿إِن هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	طه	63	27
02	﴿ ﴿ إِنَ الذِينَ آمَنُوُا والذِيْنَ هَادُوْا والنصَارَى والصَابِئْينَ مَنْ آمَنَ بِاللِه والَيْوِم الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولاَ هُمْ يَحْزَنَوْنَ﴾[1].	البقرة	62	27
03	:﴿ مُحَمدٌ رَسُوْلُ الله﴾	الفتح	29	33
04	﴿ ولَقَدْ نَصرَكُمْ اللهُ بِبَدْرٍ﴾	آل عمران	123	33
05	:﴿ ويَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾	التوبة	25	33
06	﴿ فَلَمَا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾	الأحزاب	37	33

[1]–البقرة، الآية ،62.

فهرس المحتويات

المقدمـــــــــــة

.....أ

الفصل الأول

أولا / تعريف العامل

.....3

ثانيا/ العامل كما يراه النحاة الأوائل

.....4

ثالثا / أصول نظرية العامل

.....9

رابعا / أقسام العامل 12

خامسا / الخلاف حول نظرية العامل وأثر نظريته في النحو العربي.....13

1- الخلاف حول العامل 13

2- أثر نظرية العامل في النحو العربي.....18

الفصل الثاني

أولا/ التعريف بإبراهيم مصطفى و كتابه إحياء النحو.....21

ثانيا/ التعريف بكتاب إحياء النحو 22

ثالثا/ مفهوم النحو عند إبراهيم مصطفى.....23

رابعا/ آراء إبراهيم مصطفى النحوية ونقدها.....24

الفصل الثالث/ رأي إبراهيم مصطفى في العامل

أولا/ العامل عند إبراهيم مصطفى.....35

ثانيا/ المؤيدون لرأي إبراهيم مصطفى.....36

1- مهدي المخزومي.....36

2-تمام حسان 40

3--إبراهيم أنيس 43

ثالثا/ المعارضون لرأي إبراهيم مصطفى.....45

1/ علي النجدي 45

2/ محمد عرفة 46

3/ محمد إبراهيم عبادة 48

4/ عباس محمود العقاد 49

5/ وليد عاطف الأنصاري 50

خاتمة 53
قائمة المصادر والمراجع 54
فهرس الآيات
فهرس المحتويات

ملخص:

تعد نظرية العامل من أهم النظريات في النحو العربي ، فقد كانت مثار خلاف بين النحويين قديما وحديثا ، وذلك لانقسامهم بين مؤيد ومعارض لها .

ولعل أن إبراهيم مصطفى هو أول من تعرض لهذه النظرية بالنقد في العصر الحديث،

كان ذلك من خلال كتابه " إحياء النحو " فقد دعا إلى إلغاء هذه النظرية ، ذلك أنه يرى أن العلامة الإعرابية ليست نتيجة لأي عامل سواء أكان لفظيا أو معنويا ، كما يرى أن هذه النظرية وما تستلزم ن تأويلات وتقديرات ذهبت بروح اللغة وجمال العبارة ، ولكن هذه الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل لم تقدم بديلا لها .

وقد لقي رأي إبراهيم مصطفى تأييدا من طرف : مهدي المخزومي ، تمام حسان ، إبراهيم أنيس ، كما لقي معارضة من طرف : علي النجدي ، محمد عرفة ، محمد إبراهيم عبادة .

Résumé

On considère que la théorie de El Aamil est une des importantes théories Arabe ,Et elle été la cause d un conflit entre les grammairiens antérieurement et récemment parcequ ils sont divise a un partisan et un opposant , Et eut être que Ibrahim Mustapha est le premier au âge moderne qui a sexpose a cette théorie par la critique , Cété par son livre la vivification du grammaire ,Il a convie a l abolition de cette théorie Parcequ il voie que la signe de l analyse grammatical n est une pas d un Aamil soit articulateur soit moral, Commeil voit que cette théorie se requis des suppositions a emmené l âme de la langue et la beauté de l expression , Mais cette vocation n a pas offrir aucune ehange.

L opinion de Ibrahim Mustapha a trouve un appui par Mehdi El Mekhzoumi ,Temmame Hassane ,Ibrahim Anis,Comme il touve une opposition par Ali Njdi ,Mohemmed Arfa,Mohemmed Ibrahim Abada.